نشر مركز البحوث والنشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز

التوهُّم
في آثار الدارسين
(عرض ونقد)

د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي
قسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز بجدة

التوهم في آثار الدارسين: (عرض ونقد)

(ملخص)

تضافرت بحوث علمية معاصرة في تقديم مفهوم "التوهم"، وفي عرض نماذجه اللغوية، بصورة لم تخل من الالتباس في المفهوم والقلق في تصنيف النماذج. وتنحو هذه الورقة نحو عرض تلك البحوث ونقدها. وتخلص ــ مستندةً إلى آثار الأقدمين ــ إلى رؤية خاصة للمفهوم تربط بين المفهوم والنظام اللغوي الذهني (المعرفة اللغوية) وتخرجه من دائرة ما يقاس وما لا يقاس عليه في اللغة.

(1) ــ تمهيد:

(1 / 1) ــ ظهر لفظُ "التوهم" في مصنفات النحو الأولى، بدءًا بكتاب سيبويه إمام النحاة. إذ جعله سببًا لمجيء بعض التراكيب على غير وجهها الذي يقتضيه قياسُها. ثم تداوله عددٌ لا بأس به من النحاة من بعده، كالكسائي والفراء والفارسي وابن جني والمالقي والهروي وابن مالك وأبي حيان وآخرين. غيرَ أنهم لم يفردوه في مؤلفاتهم بحديث خاص عنه، عدا ابن هشام الأنصاري الذي حصره في باب العطف لا غير. أما المحدثون فقد أفردوا له بحوثًا خاصةً به. تدرجت في ظهورها من وريقات معدودة بدأت الحديثَ عن ظاهرة التوهم في ظروف وملابسات معينة، ومن زوايا محددة تحكمها تلك الظروف والملابسات، كما سيتضح، إلى أن ضم هذه القضيةَ عددٌ من البحوث المنشورة في مجلات علمية، ورسالة علمية، وكتاب مفرد.

غير أنَّ جميعَ ما ورد في "التوهم" مما سيأتي تَعْدادُه بعد قليل تناولَهُ من جوانب محددة تناولا يوشك في مجموعه العام أن يفضي به إلى المزيد من الغموض والالتباس بدلا من إيضاحه وتجليته. والتباس المفهوم لا مفر من أن يؤدي إلى خلل بوجهٍ ما في تصنيف المسائل والشواهد المندرجة تحته. ولذلك سيكون من شأن هذه الورقة أن تُعنى بأمرين، أحدهما: عرضُ الخطوط الرئيسة التي جاءت عند الدارسين، ومقارنةُ التصورات التي وجهت أقوالهم فيها. ومن ثم مناقشةُ مصطلح التوهم وعلاقته بالمصطلحات والمفاهيم الأخرى المتصلة به، والوقوف على آثار قلق المفاهيم في اضطراب تصنيف النماذج. والأمر الآخر: مناقشة قضية لم يغفل عنها أئمة النحو الأوائل وشهدت بذلك آثارهم، هي علاقة التوهم بالنظام الذهني ومعرفة المتكلم لغته، وهو ما لم أجد له ذكرًا عند أحدٍ ممن تناول المسألة على كثرتهم. ولذلك أسباب ستشير إليها الورقة بعد.

(1 / 2) ــ تناول عبد القادر المغربي المسألةَ في عدد من الأوراق التي قدمها إلى المجمع العلمي العربي بدمشق، ونُشرت في مجلته. كان أولها مقالا نُشر في (المجلد الخامس، ص 205) بعنوان: "تأصيل أصل في اللغة العربية". ثم نَشَرَ مقالا في (المجلد العاشر ــ ج 3 ــ ص 129) بعنوان: "قاعدة توهم الأصالة، أو:

انجذاب الطبع". ونَشَرَ بالعنوان نفسه ما يعد امتدادًا للمقالين السابقين في (المجلد الحادي عشر ــ ج 9، 10 ــ ص 539). ونشر بعد ذلك محمد بهجة الأثري في (المجلد الحادي والخمسين ــ ج 4 ــ ص 719) مقالا يرد به على المغربي، وكان أصله بحثًا ألقي في مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1976م، بعنوان: "مزاعم بناء اللغة على التوهم". فرد عليه بعد ذلك محمد شوقي أمين بمقال نشر في (المجلد الثاني والخمسين ــ ج 2 ــ ص 360) بعنوان: "تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم" يتعقب فيه هفوات الأثري، ويناصر المغربي. وسيتبين في الصفحات القادمة المنحى الذي سارت فيه هذه الوريقات التي أعدت أصلا للعرض في المجامع اللغوية.

(1 / 3) ــ وتناول المسألةَ في إطار البحث العلمي المحكَّم ثلاثةٌ من الباحثين، نُشرت بحوثهم في دوريات علمية، هم: الدكتور السيد رزق الطويل، وعنوان بحثه: "ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية" نشر في (مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى ــ ع 1 ــ 1402 / 1403هــ ص 67). والدكتور محمد أحمد رشوان، وبحثه بعنوان: "قول على قول في التوهم في النحو العربي" نشر في (مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ــ ع 14 ــ 1416هــ ص 255). والدكتور أحمد جراري، وعنوان بحثه: "التوهم: دراسة في كتاب سيبويه" منشور في (المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت ــ ع 66 ــ السنة 17 ــ ربيع عام 1999م ص 72). وأعدَّت الباحثة هدى بنت سليمان السراء في هذا الموضوع رسالة ماجستير بعنوان: (التوهم في النحو العربي، كلية التربية للبنات بالرياض، سنة 1413هــ).

(1 / 4) ــ أما الكتب المؤلفة فقد خصَّ أحدُ الباحثين القضيةَ بفصل من كتاب، وخصها آخرُ بكتاب مستقل. تناولها الدكتور عبد الفتاح الحموز في كتابه (التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط 1، الرياض: مكتبة الرشد، سنة 1404هــ) في (الفصل الأول من الباب الرابع ص 1165). والكتاب في أصله رسالة دكتوراه بدار العلوم. وأفرد لها الدكتور عبد الله أحمد جاد الكريم كتابًا كاملا، عنوانه: (التوهم عند النحاة، ط 1، القاهرة: مكتبة الآداب، سنة 1422هــ / 2001م).

(1 / 5) ــ وستسير الورقة ابتداءً بعرض "التوهم" من حيث تصوُّرُ الباحثين الذي به تحدَّدَ المفهومُ عندهم، مع ما صاحب ذلك من أحوال قلق المفهوم بكامله أو اضطراب بعض المفاهيم المتصلة به، ومن حيث زوايا التناول التي حددت لبحثهم فيه حدودًا عيّنت من جهةٍ فهمهم نصوصَ الأقدمين فيه، ومن جهة أخرى رسمت الطريقَ الذي ساروا فيه في تناول المفهوم وصلته بالظاهرة اللغوية، وتصنيف النماذج التي قيل في تخريجها بالتوهم. ثم أرجو أن يهيئ ذلك السبيل ليمكن في ضوئه تناول المسألة بعد ذلك بالصورة التي تنحو الورقة نحو عرضها في ظاهرة التوهم وعلاقتها بالنظام الذهني عند الجماعة اللغوية.

(2) ــ قلق المفهوم:

(2 / 1) ــ المجمعيون والتوهم:

يبدو أن مسألة التوهم حين تناولها المغربي في عشرينيات القرن المنصرم كانت محكومةً عنده، كجُلّ المسائل اللغوية الأخرى، بالمناسبة التي اقتضت منه ومن معاصريه المجمعيين إعمالَ الفكر للتوصل إلى نتائج محددة في قضايا لغوية بعينها، هي مناسبة دفع المجامع إلى إصدار قرارات فيما يجوز للمعاصرين استعمالُه من ألفاظ وتراكيب وأساليب؛ لحل مشكلات معاصرة قائمة، ومن ثم البحث في مصنفات القدماء للوصول منها إلى مسوغات إصدار مثل هذه القرارات.

(2 / 1 ــ 1) ــ يقرر المغربي أنه وجد في العربية الفصيحة المحتَجِّ بها عددًا من الألفاظ لا بأس به، يمكن أن يسوِّغَ للمجمع إجازةَ ألفاظ معاصرة، وللمجمع أن يستند على ما جاز للقدماء معتمدًا على التوهم. جمع في بحوثه الثلاثة نحو خمسين لفظة، معظمُها من الألفاظ الفصيحة المعجمية التي تأثر الفصحاءُ فيها بقاعدة "توهم الأصالة"، وبعضها ((مولدة استعملها المولدون متأثرين بالقاعدة من حيث لا يشعرون))[1]. غير أن ما يُلحظ في هذه الجهود الأولية التي بدأها المغربي أنه أولا: لم يُعنَ في بحوثه الثلاثة بحد مفهوم التوهم. وثانيًا: يكاد يقصر جهده في هذه المسألة على الكلمات من حيث بنيتُها واشتقاقاتُها، باعتبار أن المتكلم توهَّمَ بعضَ زوائد الكلمات أصليةً وصرَّف الكلمة على هذا الأساس. وثالثًا: أنه يكرر في أكثر من موضع التوسل إلى المجمع إجازة استعمال الألفاظ التي هي من قبيل توهم الزائد أصليًّا في التصرفات المختلفة. فيقول مرة: ((لم لا يطاوعني الرفاق فنقول: تسيد فلان؟))[2]. و((و لم لا أشايَع على ذلك؟))[3]. و((لم لا نجيز لهم ذلك؟))[4]. ويعني هذا أنه لم يكن ليُعنى في مقام ما قدمه في المقام الأول إلا بإثبات الظاهرة في الفصيح، لا البحث فيها وفي أسباب وجودها، ونحو ذلك. هذا مع أنه لامس أحيانًا علاقة الظاهرة بتجنب اللبس عند المتكلمين، ومسها مسًّا خفيفًا لم يَصْرِف لاستقصاء البحث فيها جهدًا يُذكر. يقول في موضع: ((ولعلَّهم إنما قالوا: "مياسم" في موسم، ابتعادًا عن التباسها بالمواسم جمع موسم))[5]. وفي موضع آخر: ((فمن ثم استحسنوا أن يقولوا: "أعيل" بالياء؛ استنادًا إلى قاعدة التوهم، وخصوا "أعول" الواوي بالعويل))[6].

(2 / 1 ــ 2) ــ وسار على هذه الطريق ــ أعني: إثبات الظاهرة أو نفيها فحسب ــ من تكلم في المسألة من المجمعيين بعد المغربي، سواءٌ من أيَّدَ وجهةَ نظره في المسألة أم من عارضه، وإن كان الجدل

---

[1] المغربي: قاعدة توهم الأصالة أو انجذاب الطبع، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، م3، ج 10 (ص130).

[2] السابق ص134.

[3] نفسه ص135.

[4] نفسه ص135.

[5] نفسه ص131.

[6] نفسه ص133.

حول بحوثه المذكورة قد اقتضى الجدلَ في مفهوم "التوهم". فهذا محمد الأثري يعارض المغربي بمحاولة تأكيد أن النماذج التي أوردها هذا الأخير لا تثبت التوهم، بل تدل على قصد العرب إلى رعاية الزائد بعدم إسقاطه في التصرفات؛ محافظةً على المعنى. ويرى أن إثبات التوهم في كلام العرب يقتضي نسبة الغفلة والسهو والغلط إليهم[٧]. فيكون بهذا قد عبر عن تصوره لمفهوم التوهم بحسب ما أورده المغربي. ويَرُدُّ عليه محمد شوقي أمين بورقة يزيل فيها اللبس عن المراد بالتوهم، وأنْ ليس معناه الخطأ والغفلة والاعتباط، فذلك إنما هو معنى "الوهم"، أما التوهم فلا يدل في العربية على ما نقله رواتها على شيء من ذلك[٨].

(2 / 1 ــ 3) ــ ويتضح مما سبق المنحى الذي انحصرت فيه المناقشة والبحث، بحيث لم تتعد المسألة عندهم الجوانب التصريفية لكلماتٍ بأعيانها. وهيمن على مجرى دراستها ما يمكن وما لا يمكن القياس عليه في استحداث الألفاظ العصرية. ولهذا انحصرت نماذجُ القضية عند هؤلاء في المفردات دون التراكيب. ونلحظ أيضًا أن المناقشة في المسائل عرضت للجدل في المفهوم، ليس بالاختلاف في ألفاظ تعريفه المنطقي أو في مدى حدود المصطلح، بل من حيثُ دلالةُ لفظ التوهم على معنى مستقبح أو عدمها. أما الدراسات العلمية التالية فكان لا بد لها من أن تَتَناوَلَ جوانبَ أخرى تُعنى بها في العادة البحوثُ التي من هذا القبيل. وهو ما ستتناوله الصفحات التالية.

(2 / 2) ــ التوهم في البحوث العلمية:

(2 / 2 ــ 1) ــ عُنيت أغلبُ البحوث بتقديم معنى "التوهم" في مستهلِّ كل واحد منها. غير أن المقارنة بين عامة الدراسات توضح أن المفهوم لم يُعن بحدِّه اصطلاحيًّا بصورة واضحة إلا اثنتان منها، سنقف على ذلك فيما يأتي. ربما لأن التوهم لم يحظَ عند القدماء بباب مستقل؛ إذ يؤكِّدُ أغلبُ الباحثين قلّةَ العناية بهذه المسألة اصطلاحيًّا في التراث[٩]. ولذلك يفزع الباحثون إلى المعنى اللغوي الذي نصت عليه المعاجم في مادة (وهم). ويورد عددٌ منهم نصًّا من اللسان، هو قوله: ((الوهم: من خطرات القلب. والجمع أوهام، وللقلب وهْم. وتوهَّم الشيء: تخيَّلَه وتمثَّلَه، كان في الوجود أو لم يكن... توهمت الشيء، وتفرسته، وتوسمته، وتبينته: بمعنى واحد. قال زهير[١٠] في معنى التوهم:

فلأْيًا عرفتُ الدارَ بعدَ تَوَهُّمِ

---

[٧] الأثري: مزاعم بناء اللغة على التوهم، مجلة المجمع، م11، ج9،10 (ص 719 ــ 720).

[٨] أمين: تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم، مجلة المجمع، م52، ج 2 (ص 362).

[٩] ينظر: ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية ص67، والتوهم عند النحاة ص 4، 28، والتوهم في النحو العربي ص 1، والتأويل النحوي 2 / 1167.

[١٠] نسبه صاحب اللسان إلى زهير، والمشهور أنه عجز أول أبيات معلقة عنترة، وصدره: "هل غادر الشعراء من متردم". ينظر الأصفهاني: الأغاني 9 / 253.

والله عز وجل لا تدركه أوهام العباد. ويقال: توهمت في كذا وكذا، وأوهمت الشيء: إذا أغفلته. ويقال: وهمت في كذا وكذا، أي: غلطت. ثعلب: وأوهمت الشيء: تركته كله، أَوْهَم. وفي حديث النبي: أنه صلى فأوهم في صلاته، فقيل: كأنك أوهمت في صلاتك، فقال: كيف لا أَوْهَم ورُفْع أحدكم بين ظفره وأنملته، أي: أسقط من صلاته شيئًا[١١]. الأصمعي: أوهم: إذا أسقط، ووَهِم: إذا غلط. وفي الحديث: أنه سجد للوهم وهو جالس: أي: للغلط... ووهِم بكسر الهاء: غلط وسها. وأوهم في الحساب كذا: أسقط))[١٢]. فمن لم يكن يميل إلى القول بالتوهم أو يتوجس منه يلجأ إلى الدلالات السلبية الواردة في النصوص الشارحة للمعنى اللغوي للوهم والتوهم. إذ ذهب الدكتور رشوان مثلا إلى الجمع بين الدلالة السلبية المعجمية للتوهم والحكم الفقهي المبني على توهم ما لا وجود له ((كترك استعمال ماء باق على أوصافه مخافة تقدير نجاسة دفعت فيه، أو كترك الصلاة في موضع لا أثر فيه مخافة أن يكون فيه بول قد جف... وقد يكون التوهم عكس ذلك؛ بمعنى: أن يتمثل الإنسان الشيء الموجود معدومًا))[١٣].

(2 / 2 ــ 2) ــ والتوجُّسُ من الإيحاءاتِ غيرِ المستحبةِ لهذا اللفظ ومرادفاته قديمٌ، إذ حين عبر سيبويه عن التوهم بالغلط، حيث يقول: ((واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فَيُرى أنه قال: هم، كما قال[١٤]:

ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا))[١٥].

لم يعجب ذلك ابنَ مالك، ورأى فيه تغفيلا للعرب، فينبغي أن يؤدي تجويز الخطأ عليهم إلى زوال الثقة بمن تؤخذ اللغةُ عنه. فردَّ هذا الفهمَ ابنُ هشام قائلا في نص سيبويه السابق: ((ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهرٌ من كلامه؛ ويوضحه إنشادُه البيتَ. وتوهَّمَ ابنُ مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعترَض عليه بأنا متى جوَّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئًا نادرًا؛ لإمكان أن يُقال في كل نادر: إن قائله غلِط))[١٦]. ثم لم يَسْلَم ابنُ هشام نفسه من إيحاءات اللفظ غير المستحبة حين حَمَلَ عليه بعضَ ما ورد في القرآن الكريم؛ لأنه أورد في المسألة ما يفيد وجوبَ تنــزيه كتاب الله الكريم عن أن يسبق إلى ذهن أحدٍ أنَّ المرادَ حصولُ التوهم المنافي للقصد في الكتاب العزيز. فاستبدل باللفظ لفظًا آخر هو الحمل على "المعنى" بدل الحمل على "التوهم" كما سيأتي[١٧].

---

[١١] لم أجد هذا الحديث في كتب الصحاح. وأوردته بعض كتب الغريب. انظر الهروي: غريب الحديث 1 / 262.

[١٢] ابن منظور: لسان العرب (مادة وهم).

[١٣] رشوان: قول على قول في التوهم، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع 14 ــ 1416هــ (ص 257).

[١٤] عجز بيت نسبه سيبويه في مواضع من كتابه إلى زهير، وفي مواضع أخرى إلى سلمة الأنصاري، وصدره: "بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى". وسيتكرر ورود هذا البيت فيما يلي وسيشار لاحقًا إلى عناية سيبويه به. ويشيع الاستشهاد بهذا البيت كثيرًا في كتب النحاة بعد سيبويه. انظر ابن السراج: الأصول في النحو 1 / 252.

[١٥] سيبويه: الكتاب 2 / 155 ــ 156.

[١٦] ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص622.

[١٧] انظر ما سيأتي في صفحات هذه الدراسة فقرة (4 / 1 ــ 2).

(2 / 2 ــ 3) ــ ولعلَّ بعضَ المعاصرين قد وجد في استبدال ابن هشام لفظَ "المعنى" بلفظ "التوهم" مخرجًا من الحرج الذي يوقع فيه القولُ بالتوهم في شيء من آي القرآن الكريم، وما يبتعد بهم أيضًا عن نسبة الخطأ إلى العرب الفصحاء أصحاب السليقة. فمال عددٌ منهم إلى تأكيد الفرق بين الحمل على التوهم والحمل على المعنى. ونصَّ بعضُهم على استحباب الثاني واستكراه الأول، فعبروا عن وجوب ألا يُحْمَلَ شيء على التوهم إن أمكن الحمل على سواه، كما هو حال بعض السلف من النحاة [١٨]. ونص بعضهم الآخر على جعل الشيئين قسمين متمايزين، على خلافٍ في تصور المفهوم؛ إذ يرى عدد من هؤلاء أن أحد المصطلحين أعم والآخر أخص. وضم قوم إلى المصطلحين مصطلحات أخر سيأتي ذكرها. وفوق ذلك كله تأثروا في تحديد المفهوم بما سيطر على أذهانهم في المسألة من حيثُ قياسيةُ الحمل على التوهم وعدمُ قياسيته. هذا لأن كثيرًا من الدارسين لا ينظر إلى قضايا النحو إلا بمنظار ما يجوز أن يُقاس عليه وما يُقتصر فيه على السماع.

(2 / 2 ــ 4) ــ تدرَّج الدكتور السيد رزق الطويل مع التوهم تدرُّجًا انتهى به في آخر المطاف إلى إعلان البراءة منه. فمع أنه سار أولا في تتبع القول به عند النحاة ساردًا من أسماء أئمتهم القائلين به عددًا كبيرًا، وذكرَ الأبوابَ النحوية والصرفية التي شملها التخريجُ عليه، ثم انعطف ثانيًا إلى المفهوم فذكر ما يبدو منه للقارئ أوَّلَ وهلة أن التوهم عنده أكثر قبولا وأقل قبحًا من "الغلط" الذي عبر به سيبويه مرادفًا له كما مر؛ إذ نصَّ ــ في معرض مناقشة مشايعة ابن هشام لسيبويه واعتراضه على فهم ابن مالك لمراده بالغلط ــ على الفرق بين المفهومين في أن ((الخطأ في لسان العرب له معنى يختلف عن معنى التوهم. فالخطأ مجانبة الصواب والبعد عنه، والتوهم حالة نفسية يتصور الإنسان معها تصورات قد تكون صحيحة وقد تكون فاسدة)) [١٩]، نراه مع ذلك يكاد يساوي بين الغلط والتوهم في سائر البحث، مؤكدًا غيرَ مرّةٍ وجوبَ تنزيه آي القرآن الكريم عن القول فيها بالتوهم، كما يجب عدمُ الحكم على العربي بأنه توهم في لغته. يرى الباحث أن التوهم مقولة رمى بها النحاةُ العربَ لما جاء عن الفصحاء ما يخالف أقيستهم المصنوعة، يقول: ((فمن المتوهم؟ أهو العربي صاحب اللغة الذي تنطلق الكلمات من لسانه طبعًا كما ينتشر الأريج من الزهر، وكما ينساب الماء من بين منابع الصخر؟ أم هو النحوي المعقَّد بقياسه، والذي بناه على حسابات عقلية قد تخطئ وقد تصيب؟ و لم لا يكون القياسُ غيرَ صحيح، وكان في حاجة إلى شيء من الشمول وصدق النظر؟ ثم أقف متأملا أمام سؤال سيبويه لأستاذه الخليل عن الآية الكريمة ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين ﴾ [المنافقون 10]... ثم ينتهي الأمر بهذين العلمين

---

[١٨] يقول الرضي: (الحمل على التوهم، ما وُجِد محملٌ صحيح، بعيدٌ من الحكمة). الرضي: شرح الشافية 1 / 30. وانظر أيضًا في تجنب بعض القدماء الحمل على التوهم والقياس عليه ما وجد عنه مندوحة: أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 2 / 290، 469. ومن المحدثين عباس حسن في النحو الوافي: 1 / 609 ــ 610.

[١٩] الطويل: ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، ع 1 ــ 1402 / 1403هــ (ص 95).

الكبيرين من أعلام النحو إلى قولهم: "لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا". فمن الذين توهموا؟ إنها آية من القرآن الكريم، بلسان عربي مبين، تنزيل من حكيم حميد))[٢٠].

(2 / 2 ـــ 5) ـــ وذهب الدكتور رشوان في هذه المسألة مذهبًا لم أره لغيره، هو أنه نفى عن سيبويه رحمه الله القولَ بالتوهم أصلا، كما نفى أن يقع في القرآن الكريم وفي كلام الفصحاء [٢١]. ويستند في هذا الرأي إلى أن سيبويه غلَّط من قال من الناس: إنهم أجمعون ذاهبون ((لأنهم نطقوا بـــ "إنَّ" غير عاملة، وهذا مخالف لسان كلامهم)). أما استنتاج النحاة أن سيبويه قال بالتوهم من مفهوم قوله: "..والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد: ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا" فإن ((سيبويه قال هذا تعليقًا على تقدير الخليل في قول الأعشى:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا   أو تنزلون فإنا معشر نزل

وهو قوله: "أتركبون فتلك عادتنا، أو تنزلون فنحن معروفون بذلك". فأراد سيبويه أن يقول: إن توهم الخليل لهذا التقدير في قول الأعشى بعيد في الوصول إلى مراد الأعشى كبعد تقديره في قول زهير: "ولا سابقٍ". فسيبويه يقصد توهم الخليل في تقديره للبيت))[٢٢]. أما في الموضع الذي يتضح فيه قول سيبويه بجر اللفظ المعطوف على خبر "ليس" المنصوب كأنَّ المعطوفَ عليه نُطق به مجرورًا بالباء فيذهب الباحث إلى أن الباءَ منويةٌ في المعطوف، وفرقٌ بين النية والتوهم؛ إذ النيةُ قصدٌ والتوهُّم تخيُّلٌ أو ظنٌّ. والنحاة فقط هم الذين تخيلوا أن سيبويه قال بالتوهم في هذا وأمثاله[٢٣].

وذهب الباحث بعد ذلك يتلمس في تخريج الآيات القرآنية والشواهد الشعرية وجوهًا ينتفي بها القولُ بالتوهم. وبعد أن أتى على الآيات التي لم ير أحدًا غيره قاوم القولَ فيها بالتوهم قال: ((هذه بعض الآيات التي قيل فيها بالتوهم و لم نجد رأيًا يقاومه فقاومناه بتوفيق من الله)) [٢٤]. وفي الشعر يكتفي بنماذج منه يمكن تخريجها على وجوه رأى أنها تجمع بين نفي التوهم عن الفصحاء وإبراز البلاغة في أقوالهم على وجهها الذي جاءت عليه بحيث لو تغيرت لاختل المعنى. ويمكن عنده بعد هذا قياسُ ما لم يذكره من النماذج على ما ذكره.

(2 / 2 ـــ 6) ـــ أما الدكتور الحموز فله مع تعيين المفهوم محاولات أخرى غير التي مرت عند الباحثين الذين سبق ذكرهم. فهو يضع الحملَ على التوهم ابتداءً قسيمًا لوجوه أخر هي: الحمل على

---

[٢٠] السابق ص 94. وينظر الكتاب 3 / 101.

[٢١] رشوان: قول على قول في التوهم في النحو العربي ص 259.

[٢٢] السابق ص 258 ـــ 259.

[٢٣] السابق 257 ـــ 258.

[٢٤] ص 265.

الموضع، والتضمين، والعوامل المعنوية، والحمل على الحكاية. وتنضوي هذه الأقسامُ جميعًا تحت عنوان: الحمل على المعنى. ويؤكد أن الحمل على التوهم والتضمين من مسائل الحمل على المعنى عند ابن جني.

ويمضي الباحثُ في تفصيل القول في التوهم، بادئًا بإنكار قصر التوهمِ على باب العطف كما يوحي بذلك تناولُ ابن هشام له ونَقْلُ بعض الخالفين نصَّ كلامه وأمثلته، كالسيوطي والزركشي، وكذلك قول أبي حيان الصريح في عدم قياسيته في غير باب العطف، فقال: ((ولست أتفق مع هذين النحويين الجليلين فيما ذهبا إليه؛ لأن التوهم باب واسع يكاد يشيع في مسائل اللغة والنحو)) [٢٥]. ثم أورد للحمل على التوهم في غير العطف مظاهرَ يمكن أن يقاس عليها، في مسائل بلغت عنده تسع عشرة مسألة[٢٦]. غير أنه في تفصيل الوجوه التي ذُكرت في تخريجها لا يكاد يختارُ وجهَ الحمل على التوهم إلا مضطرًا، كأنْ يمكن به أن يدفع إنكارَ القراءة مثلا[٢٧]. بل قد يذهب في بعض المسائل إلى هدم القاعدة النحوية بالقراءة الثابتة؛ إذ يدعو ــ على سبيل المثال ــ مستشهدًا بآية إلى عدم الالتفات ((إلى منع النحويين تقدم معمول صلة الموصولات عليها. والنص القرآني يهدم هذا الصرح))[٢٨].

وينتهي المطاف بالحموز إلى موقف فيه غير قليل من التوجس ومن التردد بين القبول بالتوهم ورده. إذ يشعر القارئ في حينٍ بأنه يقبل التوهم قياسًا في العطف وينكره في غيره، ويشك في حين آخر في ذلك. يقول في خاتمة الفصل: ((وبعد: فهذه بعض مظاهر العطف على التوهم في التنزيل. وهي شاهد على أن هذه المسألة منقاسة. ولست مع أبي حيان في أنها ليست كذلك. ولكنني أتفق معه في أنه إن وقع شيء منه وأمكن التخريج عليه عند استعصاء الأوجه الأخرى فلا مانع من ذلك. ولست أتفق أيضًا مع من يزعم أن بابه الشعر)). ثم يحترز عقب ذلك مباشرة مما قد يوقعه في الظن السيئ به بما نصه: ((فلا يظنَّنَّ ظانٌّ أنني من أنصار الحمل على التوهم والقياس عليه، فلست من هؤلاء؛ لأن حمل القرآن على غير ظاهره لا يصح، إلا إذا استعصى الاحتجاج للآية أو القراءة فلا ضير في الاغتراف من إنائه؛ لإبعاد القراءة عن القبح أو الشذوذ أو الضعف. ولست في ذلك كالشيخ التونسي البنبلي الذي أرخى العنان للقياس عليه، كما في (الرحلة العلمية الشنقيطية التركزية): "ومن أساطير التونسي البنبلي الضلالية وأوهامه التوهمية

---

[٢٥] الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم 2 / 1168.

[٢٦] ص 1170 ــ 1171.

[٢٧] انظر ص 1172.

[٢٨] ص 1175، وانظر أيضًا: ص 1173. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الطريق الذي يسلكه الباحث في رد القاعدة النحوية وهدمها بالقراءة الثابتة أو بالنص المتفق على فصاحته هو دأب كثير من الدارسين؛ ظنًّا منهم أن في هذا خدمةً للقرآن الكريم؛ لأنهم يرون أن القول بشذوذ تركيبٍ ما في القرآن وخروجه عن القياس يقتضي رمي الكتاب العزيز بالنقص والعيب. ينظر مثلا: محمد عبد القادر هنادي: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ص 5، 8، 9.

قوله: (وأحسن من هذا كله أن يُسلَكَ بالعبارة طريقة التخريج على التوهم، وهو غور من أغوار العربية يستلطفه العرفاء ولا يستضعفه إلا الضعفاء). ثم أرخى عنان القلم في ميدان مدحه التوهم))[٢٩].

وربما ظهر للمتأمل أن الباحثَ بهذا الفصل الذي ارتضاه بين الحمل على التوهم من جهة، والحمل على الموضع والتضمين والعوامل المعنوية والحمل على الحكاية من جهة أخرى، قد شعر أنه ارتفع عنه الحرج، فلم يجد مانعًا من التوسع في القول بقياسية الوجوه الأخرى بعد إخراج التوهم وعزله عنها، و لم يستوجب ذلك منه الاحتراز بالصورة التي مرت آنفًا. هذا مع أننا سنجد تداخلا بين المسائل التي جعلها للتوهم والمسائل التي انضوت عنده في ضمن الوجوه التي عدها قسيمةً للتوهم وداخلة تحت عنوان الحمل على المعنى. غير أن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن الباحث لم يذكر على وجه التحديد وجهَ جَعْلِ الحمل على المعنى أعم بحيث يشمل تحته الحمل على التوهم وغيره كما مر، على أنه ذَكَر في أكثر من موضع ما يشعر بترادف المصطلحين وعدم الفرق بينهما [٣٠]. كما قال أيضًا: ((ولست أتفق مع النحويين في الفصل بين الحمل على التوهم والحمل على الموضع؛ فكلاهما مبني على التوهم، توهم الموضع المحمول عليه))[٣١].

(2 / 2 ــ 7) ــ ويحاول الدكتور جاد الكريم أن يتقدم خطوة باتجاه تحديد مفهوم التوهم، وإرساء الحدود بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى. فيضع للتوهم تعريفًا اصطلاحيًّا، هو: ((تفسير تخيُّلي يُضطر إليه النحاة والصرفيون، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق والانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة والتي لا ريب في صحتها وبين هذه القواعد النحوية والصرفية، ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم)) [٣٢]. و لم يتركنا الباحث نستنتج ما تعنيه ألفاظ حده المذكور، بل شرح قوله: "تخيُّلي" بأنه ((يعني أن هذا التفسير أو التصور أو التوهم نابع من عقول النحاة والصرفيين الذين يُعنون بهذا الأمر، وليس ذلك التفسير من معطيات التركيب اللغوي للنص الفصيح، وإن أسهم في ذلك)). وفي قوله: "يضطر": ((يضطر النحاة والصرفيون إلى استخدام هذا المنهج للتفسير والتوجيه، وذلك في حالة انعدام الحصول على غيره من التفسيرات سهلة المنال التي لا تحتاج إلى التأويل)). ثم يتابع وصفَ صنيع هؤلاء النحاة بأنه جاء ((انطلاقًا من حرصهم على سلامة قواعدهم النحوية، والعمل على اطّرادها، وتملك زمام التراكيب الفصيحة جميعها لا يَشِذُّ منها شيء. وفي سبيل ذلك كان النحاة... يتكلفون الوهم، ويتعمدون ترك التحليل الواقعي للتركيب، واللجوء إلى التوهم. و لم يقف الأمر عند بعضهم إلى هذا الحد، بل بلغ الأمر بهم أن ينسبوا التوهم للعرب الفصحاء. وذهبوا

---

[٢٩] ص1214.

[٣٠] ينظر مثلا: ص1170.

[٣١] ص1244.

[٣٢] جاد الكريم: التوهم عند النحاة ص 30.

يستنطقون موتاهم، أو يستجوبون نصوصهم، ويرون أن فلانًا توهم القول بكذا، والشاعر فلان كان يقصد أن يقول كذا))[٣٣].

ومع أن الباحث في خاتمة بحثه التي اشتملت على ما يشبه الخلاصة والنتائج يؤكِّدُ ما بدأ به البحثَ في الحد المذكور آنفًا، من أن ((التوهم من صنع النحاة وأفكارهم، وليس للعرب فيه من نصيب إلا قليلا. كما أنه كان من الأحرى بالنحاة أن يُلحقوا التوهم بأنفسهم، وأن يضعوا له الشروط والضوابط ويعتمدوه قاعدةً فرعية من قواعدهم، أو علاجًا نافعًا لمعظم ما شذ من المسموعات الفصيحة عن قواعدهم))[٣٤]. مع ذلك نراه في موضع يجعل التوهمَ أعمَّ من الحمل على المعنى، فكأنه يقلب ما ذهب إليه في هذه المسألة الحموز، إذ يقول في التوهم: ((وهو أكثر شمولا من الحمل على المعنى المرادف له عند جمهور النحاة))[٣٥]. ناسيًا أنه في موضع آخر قبل ذلك قد قال: ((أوافق على جعل الحمل على التوهم هو الحمل على الموضع)). وبعد هذا الكلام بأسطر قال: ((ولكني أرى أن الحمل على التوهم هو أحد مظاهر الحمل على المعنى بالفعل [كذا]؛ لأن الحمل على المعنى أكثر شمولا من الحذف والتقدير والتأويل..إلخ، وذلك لأنه يقف خلف هؤلاء [كذا]، وهو السر وراء استخدام النحاة لكل ذلك من الوسائل التأويلية والتوهمية)). وبعد أسطر أيضًا قال: ((البحث يقبل هذه الدعوى: الحمل على التوهم هو الحمل على المعنى، ولكن هذا لا يمنع من أن نرى أن هذا الترادف لا يمنع أن ينفرد أحد المترادفين، كعادة أي لفظين آخرين، بخاصية يتسم بها دون مرادفه. وفي ذلك نجتهد ونرى أن الحمل على التوهم يتسم بمعالجة الألفاظ (جزء من التركيب) وبنية الكلمات، وذلك في حالة مخالفتها للقواعد العامة، سواء كانت صرفية أو نحو ذلك. في حين أن الحمل على المعنى يتسم بمعالجة التركيب بصفة عامة وكلية في نفس حال المخالفة))[٣٦].

على أن الباحثَ قد داخل في مواضع من كتابه بين التوهم بالمفهوم الاصطلاحي الذي حاول عرضَه والتوهم بمعان لغوية متعددة أخرى، منها: القول بالظن، والتخييل، والخطأ والتخليط، ونحو ذلك. قال على سبيل المثال في سياق تعدادِ أسباب التوهم المتعلقة بطبيعة اللغة: إن ((بداية اللغة كان منطوقًا لا مكتوبًا... لم يكن هناك من النصوص المدونة ما يمكِّن علماء اللغة من إعطاء أحكام قاطعة يبنون عليها قواعدهم، بحيث لا يمكن النفاذ إليها وطعنها. مثل هذا الأمر كان من شأنه أن يفتح باب الاجتهاد وإعمال الرأي في قبول النص أو رفضه، وتلك أمور مبنية على التوهم)) [٣٧]. كما داخل أيضًا بوضوحٍ بين

---

[٣٣] السابق 31 ــ 32.

[٣٤] السابق 256.

[٣٥] ص 256.

[٣٦] ص 50 ــ 52.

[٣٧] ص 87.

التوهم وبين بعض المفاهيم الاصطلاحية الأخرى؛ إذ لم يفصل بينه وبين الحمل على المعنى في مواضع، والحمل على الموضع في مواضع[٣٨]، وهكذا.

(2 / 2 ــ 8) ــ ومع أن الباحثة هدى السراء حامت حولَ المفاهيم المتداخلة في هذا الباب (وهي: التوهم، والغلط، والحمل على المعنى والحمل على الموضع) محاوِلةً الفصلَ بينها، لم تستطع فيما يبدو أن تجد إلى الفصل التام طريقًا. فاستندت مرةً في الربط بين التوهم والحمل على المعنى إلى جعل الزركشي التوهمَ طريقًا إلى بيان المعنى، وأن ابنَ جني جعل المعنى بابًا واسعًا في العربية [٣٩]. ونحت مرةً نحو الجمع بين الغلط والتوهم من حيث اشتراكهما في العلة الداعية إلى وجودهما في اللغة وهي أداء المعنى الذي يُعنى به العرب[٤٠]. غير أنها قالت بعد ذلك: ((التوهم النحوي نوع من أنواع التأويل التي لجأ إليها النحاة حفظًا لــ "نظرية العامل" من الفساد... ونظرية العامل إحدى الأسباب الدافعة إلى التأويل))[٤١].

(2 / 2 ــ 9) ــ أما الدكتور راشد جراري فيصل إلى تعريف التوهم اصطلاحًا في عبارة أميل إلى الضبط ووضوح الدلالة بأنه ((تخيُّلُ وجود ما يقتضي نطقًا معيَّنًا، وجريان الكلام عليه، أو تخيل خلو الموضع مما يقتضي ذلك))[٤٢]. وينبِّهُ على أن سيبويه عبر عن المصطلح أحيانًا بالغلط، وأحيانًا أخرى بالنيّة[٤٣]. ثم يمضي في تعداد ما شمله التوهمُ من أبواب النحو بحسب ما ورد في كتاب إمام النحاة، وعددُها اثنا عشر بابًا نحويًّا؛ ليصل إلى نتيجة مفادها أنه ((إن دل هذا على وجود التوهم كظاهرة لغوية، فإنما يدل أيضًا على أنه وسيلة مهمة من وسائل تخريج الكلام إذا جاء على غير ما يقتضيه قياسه))[٤٤].

(2 / 2 ــ 10) ــ وقبل أن نناقش المفهوم في ضوء ما نقلناه في الصفحات السابقة، وبيان أسباب الاضطراب الواضح في المنقول آنفًا، ومن ثم بيان المفهوم كما تروم الورقة بيانه، يحسن بنا أن نقف على النماذج النحوية والصرفية التي قيل في تخريجها بالتوهم أو نوزع في تخريجها عليه، كما انتهى إليه تصنيفها عند الباحثين المحدثين. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تصنيف النماذج تحت عناوين عند الدارسين تفاوتت الطرائق المتبعة فيه عند الدارسين بتفاوت تصور المفهوم المشار إليه آنفًا، وهو ما ستوضحه السطور التالية.

---

[٣٨] انظر مثلا: ص 39، 40، 42، 45، 46، 232، 241، 242. وقارن بما سيأتي في الكلام على طريقته في تصنيف المسائل وشواهدها.

[٣٩] السراء: التوهم في النحو العربي ص 12.

[٤٠] ص 13.

[٤١] ص 34.

[٤٢] راشد الجراري: التوهم (دراسة في كتاب سيبويه)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، ع66، السنة 17 ــ ربيع عام 1999م ص 76.

[٤٣] السابق ص 77. وواضح أن سيبويه يراوح أحيانًا بين التعبير بالنية والتعبير بالتوهم، نحو قوله في الكتاب 2 / 42: (وتقول: مررت برجلٍ أعورَ آباؤه، كأنك تكلمت به على حد "أعورين" وإن لم يُتكلم به، كما توهموا في هلكى وموتى ومرضى أنه فُعِل بهم، فجاؤوا به على مثال جَرْحى وقتلى، ولا يقال: هُلِكَ ولا مُرِضَ ولا مُوِتَ). كما يعبر عن التوهم بعبارات أخرى سيرد ذكرها.

[٤٤] ص 107.

(3) ــ قلق التصنيف:

(3 / 1 ــ 1) ــ إذا تتبعنا النماذج التي أدى تحليلها إلى القول بالتوهم، نفيًا وإثباتًا، سنجد نصوصًا في كتاب سيبويه ــ يُسْنِدُ القولَ فيها غالبًا بذلك ونحوه إلى أستاذه الخليل ــ كان النــزوعُ إلى التعليل فيها بالتوهم من الوضوح بحيث لم يستطع مَنْ جاء بعده تجاهل ذلك أو التعامي عنه، حتى أولئك الذين لم يستحسنوا تخريجَ الألفاظ والتراكيب العربية الفصيحة على التوهم. وذلك ما شرع لدارسي العربية منذ القدم تخريجَ بعض نماذج اللغة على ما عُرف في مصنفات النحو بــ "التوهم"، وما جعل هذا اللفظَ يدخل أصلاً في الألفاظ النحوية الاصطلاحية. من ذلك نصه السابق ذكره الذي فهمه ابنُ مالك فهمًا نازعه فيه ابنُ هشام، وهو إثبات الغلط في قول العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، ومقارنته بقول زهير: ولا سابقٍ شيئًا، بجر "سابق". وتردد ذلك النص مع غيره في أغلب المواضع التي أشارت إلى المفهوم قديمًا وحديثًا. وأوردوا كذلك عن إمام النحاة نصوصًا أخرى وردت في كتابه، يشتمل بعضها على لفظ "التوهم" نصًّا، سترد فيما يأتي من صفحات. هذا فضلا عما يمكن إدراجُه على نحوٍ ما تحت مفهوم التوهم مما نطق به العربُ وجاء عن النحاة و لم يدرجه الدارسون في هذا الباب، كما سيتضح.

(3 / 1 ــ 2) غير أن اللافت هنا أن النصوص المتناقَلة عن سيبويه ومن بعده في هذا الباب، مع كثرتها، قد اجتهد جمهور الدارسين المحدثين في أن يجدوا لأغلبها مخرجًا يخرجه من القول فيه بالتوهم فقط ويدرجه فيما يوحي بمسوغٍ له من القياس على نحوٍ ما؛ ربما لعدم الاطمئنان إلى تخريج المسائل على محمل التوهم قولا واحدًا بإطلاق، لما فيه من إيحاء بالخطأ والغفلة واللحن وانفلات اللسان من الضوابط. ولذلك أُدرجت النماذج الواردة من هذا الباب في أبواب مختلفة تشعر في مجملها بالقياسية والانضباط، ومن ثم القول في اللغة وفي القرآن الكريم بما يتفق مع الحكمة والقصد وعدم الغفلة. واختلف تَعدادُ الأبواب والنماذج التي تصلح لأن تُدرَجَ تحتها باختلاف الباحثين وتنوعت طرق التصنيف بحسب درجة قبول الواحد منهم للمفهوم. كما اختلفت النماذج في الكثرة والقلة تبعًا لسعة المفهوم عند عدد منهم وضيقه عند آخرين.

(3 / 2) ــ أما أوائل المحدثين من علماء المجامع فقد اقتصر من بَحَثَ التوهمَ من الآخذين به منهم ــ وهو الشيخ عبد القادر المغربي ــ على جمع النماذج التي تؤيد الاستناد إلى التوهم لتجويز القياس على الألفاظ المتوهم فيها، واقتصر من لم يأخذ به غالبًا على نفيه وتنــزيه اللغة عنه، وإن تصدى بعضهم لمحاولة بيان المصطلح كمحمد شوقي أمين، كما مر. ولعل جهد المغربي المتحدث عنه فيما سبق يكاد يقتصر على الناحية الصرفية، إذ يورد من الكلمات ما تَوَهَّمَ المتكلمُ فيه أصالة حرف زائد، فيصرِّف الكلمةَ كأنَّ المزيدَ فيها أصليٌّ، وسماه: "انجذاب الطبع"، و لم يورد من المسائل التركيبية غير مسألة واحدة سيأتي بيانها. ذكر المغربي أن سبب جمعه هذا العددَ من الألفاظ، ودعوته المجمع إلى تجويز القياس عليها،

وكذا تسميته القاعدة بانجذاب الطبع، هو أنه بنى ذلك كله ((على ما روي من أن عمارة بن عقيل، أحد من تؤخذ عنه اللغة في القرن الثالث للهجرة، استعمل في شعره كلمة "أرياح" جمع "ريح". فخطَّأه أبو حاتم السجستاني، قائلا: إن هذا لا يجوز، وإنما هي أرواح بالواو؛ لأن الياء في مفرده مقلوبة عن واو. فاعتذر عقيل بقوله: لقد جذبني إليها طبعي))[٤٥].

(3 / 2 ــ 2 ــ 1) ــ والألفاظ التي جمع المغربيُّ بعضَها عن الأقدمين المحتج بلغتهم، فهي إذًا فصيحة بالضرورة لا مجال لإنكارها، وضمَّ إليها ما استُعمل في لغة المعاصرين متأثرين فيه بقانون انجذاب الطبع نفسه، هي (بحسب تسلسل ذكرها عنده في مقاله الثاني الذي سرد فيه كلمات عرضها على المجمع في مقاله الأول وزاد عليها، ثم في مقاله الثالث بعد ذلك): (عيد: أعياد، مِنْطَقَة: تمنطق، مدرعة: تمدرع، مسكين: تمسكن، منديل: تمندل، مُسْلِم: تمسلم، مذهب: تمذهب، مصير: أمصرة ومصران ومصارين، مسيل: مُسُل مسلان أمسلة، مكان: أمكنة أمكن أماكن، حيلة: أحيل، تُخَمة: أتخَمَهُ الطعام، تُهَمة: أتهمه الحاكم، ساق: سؤق، سنة: سانهه وأسنت، ثورٌ أشيَه). ومن المولد: (مسخرة: تمسخر عليه، ملعون: تملعن، مشيخة: تمشيخ، سلطان: تسلطن، شيطان: تشيطن، منطاد: مناطيد، إشارة: أشَّر تأشيرًا). وكذا أضاف بعد تتبع: (ميسم: مياسم، زير: أزيار، مكحلة: تمكحل، مولى: تمولى، اتَّقى: تقي يتقي تَقِ، اتخذ: تَخِذَ تَخَذًا، خُنثى: خُنثاة، مؤونة: مَأَنه يَمْؤُنُهُ، زيّار: زيَّر البيطار الدابة، عيال: أعْيَلَ، قَيْل "مخفف من قَيِّل كميّت أصله قَيْوِل": أقيال، منارة: منائر "توهموا الميم أصلية وتوهموا الألف زائدة، ففي الكلمة توهمان توهم أصالة وتوهم زيادة"، حيِّز: تحيَّزَ). وعرض على المجمع خمس كلمات أخر يطلب إجازتها، هي: (سيِّد: تسيَّد، رياضة: تريَّض، مختار: مخاتير، مسمار: تمسمر، مركز: تمركز) وكلمتين يرى مخالفة سيبويه وابن جني في أمرهما، هما: (صاغ: صيّاغ، وفتى: فَتَوان)[٤٦]. وفي المقال الثالث عرض ما عثر عليه من الكلمات بعد بحث: (سنة: يتسنَّه ويتسنن، ميثاق: مياثيق ومياثق، شيء أصابته الريح: فهو مروح ومريح، ولبن مشوب ومشيب، هنة: هُنَيَّة وهنيهة، سَيْد: أسياد)[٤٧].

(3 / 2 ــ 2 ــ 2) ــ وذكر مسألة تركيبية واحدة، هي قولهم: اختار القومَ زيدًا، بمعنى: اختار من القومِ زيدًا، كما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا﴾ (الأعراف 155). وذهب إلى مخالفة النحويين الذين يخرجون المثال والآية على نزع الخافض، مفضلا عليه مراعاة قاعدة التوهم؛ إذ يرى في تعليل صاحب التاج حذف "من" بعد فعل "اختار" إشعارًا بذلك، هو قوله: إنه ((مأخوذ من قولك: هؤلاء خير القوم، وخير من القوم. فلما جازت الإضافة مكان "من" ولم يتغير المعنى

---

[٤٥] المغربي: قاعدة توهم الأصالة ص 129.

[٤٦] السابق ص 130 ــ 137.

[٤٧] ص 539 ــ 547.

استجازوا أن يقولوا: اخترتكم رجلا، واخترت منكم رجلا)) [٤٨]. فيصل من ذلك إلى أن كلمة "خير" ((تارةً تذكر بعدها "من" التفضيلية، فيقال: زيد خير من القوم، وتارةً ـــ بل كثيرًا ما ـــ تحذف "من" ويقال: زيد خير القوم، زيد خير الرجال، زيد خير بني أبيه،.. إلخ. وإن حذف "من" بعد "خير" جعل العرب يتوهمون لزوم حذفها حتى بعد الفعل الذي اشتُقَّ من "خير" وهو "اختار"، فجعلوا يقولون: اخترت زيدًا الرجال، ومن الرجال، و: اخترت قومي رجلين، ومن قومي رجلين، وجعل الفرزدق يقول:

ومنا الذي اختير الرجالَ سماحة   وجودًا إذا هبَّ الرياح الزعازع)) [٤٩].

(3 / 3) ـــ أما رشوان والطويل فلم يُعنيا بالوصول إلى تصنيف معين للنماذج التي قيل في تخريجها بالتوهم؛ لأنهما، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لم يذكرا النصوص إلا على سبيل الاستبدال بالحمل على التوهم تخريجًا يناسب الحكمة والقصد ويبعد القول بالغفلة والاعتباط عن اللغة عند العرب أصحاب السليقة، وعن آي القرآن الكريم النموذج الأعلى للفصاحة. كما لم يعنيا باستقصاء جميع النصوص الواردة في هذا الباب؛ لعدم إرادة الوصول إلى حصر كامل للنماذج التي ورد القول بالتوهم في تخريجها. لهذا اكتفيا بسرد عينات من النصوص؛ لينفيا عنها في المقام الأول تحتم القول به.

(3 / 4 ـــ 1) ـــ ولعل الدكتور الحموز أكثر من اعتنى في كتابه "التأويل النحوي في القرآن الكريم" بتصنيف النماذج تبعًا لتصنيف المفاهيم التي يمكن إدراج النماذج في ضمنها. وهو ما يستدعي التأمل في العنوانات التي أُدرجت النماذج تحتها. إذ يبدو أن المؤلف إنما رام التصنيف ليجد عنوانات أخرى غير التوهم يُطمأنُّ إلى تخريج النماذج الكثيرة بناء عليها، وتقرِّب التخريجَ من القياسية التي تفضي إلى القول بالحكمة والقصد. جعل الباحث التوهم قسيمًا للحمل على الموضع، والتضمين، والعوامل المعنوية، والحمل على الحكاية، وأدرج هذه جميعًا تحت عنوان: الحمل على المعنى، والحمل على المعنى عنده هو أحد مظاهر التأويل النحوي. هذا ولأن عدد الآيات القرآنية الكريمة التي أوردها تحت المسائل ضخم جدًّا؛ إذ تزيد عن المائة، ولأن سرد الأقوال في توجيهها مع ذكرها سيستغرق عشرات الصفحات، فتتضخم الدراسة وتخرج عن طبيعتها المبتغاة لها، آثرت أن أكتفي هنا بنقل عناوين المسائل فحسب.

(3 / 4 ـــ 2) ـــ أدرج الحموز تحت عنوان "الحمل على التوهم" تسع عشرة مسألة من غير مسائل العطف خُرِّجت آيات قرآنية من كتاب الله بمقتضاها، هي [٥٠]:

1 ـــ توهم اسم موصول مكان آخر.

2 ـــ توهم وضع فعل مكان آخر.

---

[٤٨] ينظر الزبيدي: تاج العروس (مادة خير).

[٤٩] المغربي: قاعدة توهم الأصالة ص 545.

[٥٠] ينظر الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم ص 1171 ـــ 1192.

3 ــ توهم وضع حرف في مكانٍ آخرَ غيرِ مكانه.

4 ــ توهم صرف المضارع الذي بلفظ الخبر عن الأمر.

5 ــ التوهم في اسمين أنهما شيء واحد.

6 ــ توهم اسم من معنى الكلام ليعود عليه ضمير.

7 ــ توهم النفي من كلام مثبت.

8 ــ توهم سبك مصدر من غير حرف مصدري.

9 ــ توهم إقامة شبه الجملة مقام مصدر مؤول.

10 ــ توهم الحرف المحذوف موجودًا.

11 ــ توهم الحرف الذي قبل الأخير في الكلمة أنه الأخير.

12 ــ توهم سبك مصدر مؤول مضاف إلى اسم آخر باق على خفضه.

13 ــ توهم اسم الشرط على أنه موصول أو العكس.

14 ــ توهم معنى الشرط من الجملة الاستفهامية.

15 ــ توهم الشرط من مضمون الكلام.

16 ــ توهم المصدر من الفعل.

17 ــ توهم خلو اسم التفضيل من معنى التفضيل.

18 ــ توهم معنى غير المعنى الظاهر من اللفظة.

19 ــ توهم إهمال أداة الشرط العاملة.

(3 / 4 ــ 3) ــ أما العطف على التوهم فقد وعد الباحث بمحاولة استقصاء نماذجه القرآنية في مظانها؛ إذ لحظ أنه ((قد أغفل كثير من النحويين كثيرًا من مسائله وشواهده؛ لأن استقصاءهم لما في القرآن لم يكن شاملا، مكتفين بتدوين شواهد اهتدى إليها بعضهم))[٥١]. وسرد في الباب ست عشرة مسألة، هي[٥٢]:

1 ــ العطف على مصدر متوهم من معنى الكلام لتُعطف عليه المصادر المؤولة من "أنْ" المضمرة بعد الواو أو الفاء أو "أو" وما في حيزها.

2 ــ العطف على فعل متوهم يدل عليه الكلام.

3 ــ العطف على فعل متوهم من اسم في الكلام.

4 ــ العطف على علة متوهمة من مشتق أو من مصدر متوهم انحلاله إلى "أن" والفعل وجره بلام العلة.

---

[٥١] السابق ص1191.

[٥٢] نفسه ص1194 ــ1214.

5 ــ العطف على فعل متوهم من المشتق.

6 ــ العطف على اسم مجرور بخافض متوهم فيه النصب بفعل معناه معنى الفعل.

7 ــ العطف على مصدر مؤول من "أنَّ" وما في حيزها في موضع نصب متوهم فيه الرفع.

8 ــ العطف على توهم أحد الأوجه الجائزة.

9 ــ العطف على المعنى المتوهم من الشرط وجوابه.

10 ــ عطف اسم مجرور بخافض على آخر مجرور بخافض غير خافضه متوهم فيه الجر بالخافض نفسه.

11 ــ عطف المجرور على مرفوع متوهم جره بخافض.

12 ــ عطف المنصوب على مجرور يُتوهم فيه النصب بعامل متوهم غير عامله.

13 ــ عطف المنصوب على المجرور بالإضافة على توهم نصبه بالمصدر المضاف إليه على توهم نصبه بالمصدر المضاف إليه المتوهم انحلاله إلى "أن" والفعل.

14 ــ عطف الفعل المنصوب على آخر مرفوع على توهم نصبه بـــ "أن" متوهمة.

15 ــ عطف الفعل المجزوم على آخر منصوب متوهم فيه الجزم.

16 ــ عطف الفعل المجزوم على آخر مرفوع متوهم فيه الجزم على أن الاسم الموصول متوهم فيه اسم شرط.

(3 / 4 ــ 4) ــ وفَصَلَ الباحث مسائل "الحمل على الموضع" عما سبق، فأفردها بمواضع مستقلة تنحصر في أبواب التوابع (النعت، التوكيد، البدل، العطف). والملاحظ أنه في هذا الباب يسلِّم في الغالب للنحاة بإتباع الألفاظ على الموضع كما يتبعونها حملا على اللفظ. ومسائله التي أوردها هنا هي[٥٣]:

1 ــ نعت الاسم المضاف إليه اسم فاعل بمنصوبٍ حملا على موضعه.

2 ــ نعت الاسم المجرور بفي الظرفية بمنصوب حملا على موضعه.

3 ــ نعت الاسم المجرور بخافض زائد بمرفوع حملا على موضعه.

4 ــ نعت الاسم المجرور بخافض زائد بشبه جملة بالرفع على الموضع.

5 ــ نعت الاسم المجرور بجارٍّ زائدٍ بجملة فعلية بالرفع على الموضع.

6 ــ نعت المنادى المبني على الضم بمنصوب حملا على موضعه.

7 ــ إبدال الحال المنصوبة من موضع الحال شبه الجملة.

8 ــ إبدال اسم منصوب من موضع الجار والمجرور لأنه في موضع نصب على المفعول به.

9 ــ إبدال ظرف مبني في موضع نصب من موضع ظرف مجرور بخافض.

10 ــ إبدال مصدر مؤول منصوب من موضع جار ومجرور لأنه في موضع نصب.

---

[٥٣] نفسه ص1217 ــ 1244.

11 ــ إبدال اسم مرفوع من موضع اسم "إنَّ"، أو من موضع "إن" واسمها معًا.
12 ــ إبدال اسم مرفوع من موضع اسم "لا" التبرئة.
13 ــ إبدال اسم مرفوع من موضع "لا" وما دخلت عليه.
14 ــ إبدال اسم مرفوع من موضع مجرور بحرف جر زائد.
15 ــ إبدال جملة من موضع الجار والمجرور الذي في موضع المفعول به.
16 ــ إبدال اسم منصوب من موضع ما أضيف إليه المصدر لأنه في الأصل مفعول به.
17 ــ رفع توكيد المنصوب.
18 ــ العطف على موضع الجار والمجرور الذي موضع النصب على المفعول به.
19 ــ العطف على موضع الجار والمجرور الذي في محل النصب على المفعول له.
20 ــ العطف على موضع الجار والمجرور الذي في محل النصب على المصدرية.
21 ــ العطف على موضع الجار والمجرور الذي هو في محل النصب على المفعول فيه.
22 ــ العطف على موضع الجار والمجرور الذي في محل النصب على الحال.
23 ــ العطف على موضع الجار والمجرور الذي هو في موضع الخبر.
24 ــ العطف على موضع الجار والمجرور الذي في موضع النعت.
25 ــ العطف بالنصب على موضع المنادى المبني.
26 ــ العطف على موضع المبتدأ المجرور بحرف جر زائد.
27 ــ العطف على موضع الفاعل المجرور بحرف جر زائد.
28 ــ العطف على موضع اسم "كان" المجرور بحرف جر زائد.
29 ــ العطف على موضع خبر "ما" التميمية المجرور بحرف جر زائد.
30 ــ العطف على موضع"إن" واسمها أو على موضع اسمها.
31 ــ العطف على موضع ما أضيف إليه المصدر.
32 ــ العطف على موضع ما أضيف إليه اسم الفاعل.
33 ــ العطف بالرفع على موضع جملة الشرط والجزاء.
34 ــ العطف بالجزم على موضع جملة الشرط والجزاء.

(3 / 4 ــ 5 ــ 1) ــ ويَخْرُج الباحث بعد عرض التوهم في العطف وفي غيره، والإتباع على الموضع، إلى عرض قضية مشهورة في الدرس النحوي، لم يكد الدارسون يلتفتون إلى الربط بحالٍ ما بينها وبين التوهم، هي: "التضمين" في العربية. وهو ما يوحي من جهة باستشعار صلةٍ كان لا بد من عقدها بين الأمرين، غير أنه من جهةٍ أخرى ينحو في عرضها نحو بحثها في سياق الحمل على أوجه التأويل

المشعرة بالقياسية والاطراد عند النحاة كما هو دأبه في الكتاب. وكذا يمكن في ضوء القول بالتضمين تخريج النماذج الشاذة على وجه يبعد بها عن التوهم والتخيل المستقبح. ولذا مهد الباحث لاستحسان التضمين بنصوص الأقدمين التي تؤكد أن ما جاء في اللغة منه كثير لا يكاد يحاط به[٥٤].

(3 / 4 ــ 5 ــ 2) ــ أما النماذج الواردة في باب التضمين فكثيرة، تشعر كثرتها بعدم الحاجة إلى البحث عن وجوه أخرى غيره في تأويلها، فضلا عن فائدة القول به مخرجًا من إشكال الشذوذ وعدم الاطراد. فذكر من تضمين الأفعال أو ما يعمل عملها معاني أفعال أخرى بمعناها المسائل الآتية[٥٥]:

1 ــ تضمين ما يتعدى إلى مفعول صريح معنى ما يتعدى بواسطة، وكذا تضمين ما يتعدى إلى مفعولين معنى ما يتعدى إلى واحد.

2 ــ تضمين ما يتعدى بواسطة معنى ما يتعدى إلى مفعول صريح، وكذا تضمين ما يصل إلى المفعول الثاني بواسطة معنى ما يصل إليه بغيرها.

3 ــ تضمين ما يتعدى بواسطة معنى ما يتعدى بواسطة أيضًا ليصح التعلق.

4 ــ تضمين الفعل معنى فعل العطاء ليصل إلى مفعولين صريحين.

5 ــ تضمين الفعل معنى الفعل الناسخ ليصل إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

6 ــ تضمين الفعل معنى ما يعلق ليصح التعليق.

7 ــ تضمين فعل القول معنى ما يصل إلى مفعول صريح.

8 ــ تضمين الفعل معنى القول لتصحيح كسر همزة "إن".

9 ــ تضمين الصفة المشبهة معنى ما يصح تعلق الجار والمجرور به.

10 ــ تضمين المصدر معنى القول لتصحيح كسر همزة "إن".

11 ــ تضمين الحرف "إلى" معنيي: "مع، وفي".

12 ــ تضمين اللام معاني: "في، وبعد، والباء".

13 ــ تضمين الباء معاني: "في، وعن، وإلى، واللام".

14 ــ تضمين "في" معنى الباء.

15 ــ تضمين "من" معنيي: "في، والباء".

16 ــ تضمين "على" معنى "في".

17 ــ تضمين "عن" معنى "بعد".

18 ــ تضمين "إلا" معنى "غير".

---

[٥٤] السابق ص1245. وينظر ابن جني: الخصائص 2 /308، 310، وابن هشام: المغني ص899، والسيوطي: الأشباه والنظائر في النحو 1 /187.

[٥٥] ص1247 ــ 1262.

(3 / 4 ـــ 6) ـــ وينص المؤلف على لفظ التوهم تحت عنوان "العوامل المعنوية"؛ إذ يذكر أن ((في التنـــزيل بعض المواضع المحمولة على توهم العامل المعنوي من الكلمة والجملة)) [٥٦]. وأهم هذه العوامل عنده[٥٧]:
1 ـــ الصرف.
2 ـــ الإضافة.
3 ـــ التشبيه.
4 ـــ ما في الكلام من معنى.
5 ـــ النفي.
6 ـــ الإشارة أو التنبيه.

(3 / 4 ـــ 7) ـــ أما عنوان "الحمل على الحكاية" فذكر فيه أهم ما حُمل في التنـــزيل على الحكاية، وهي المواضع الآتية[٥٨]:
1 ـــ في تخريج عمل اسم الفاعل الذي للمضي.
2 ـــ في تخريج إضافة "إذ" إلى جملة فعلية فعلها مضارع.
3 ـــ في اقتضاء المعنى.
4 ـــ في العامل في "إذا" إذا كان ماضيًا.
5 ـــ في منفي "ما" إذا كان مضارعًا لا يحتمل الحال.
6 ـــ في الجملة الاسمية، نحو تخريج كسر همزة إن في قوله تعالى ﴿إن يوحى إلي إلا إنما أنا نذير مبين﴾ (ص 70) على قراءة من كسر همزة إن [٥٩]. وكتخريج الإشارة بـــ "هذا" في قوله تعالى ﴿ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه﴾ (القصص 15).
7 ـــ في المفرد، كتخريج المفردات في بعض الآي على مذهب من يجيز حكاية القول في المفرد كجوازه في الجملة.
8 ـــ في القسم
9 ـــ فيما فيه "لولا" متبوعة بمضارع مسبوق بـــ "أنْ" الاستقبالية.
10 ـــ فيما فيه "لو" متلوة بمضارع.

---

[٥٦] ص1263.

[٥٧] ص1263.

[٥٨] ص1268 ـــ 1276.

[٥٩] هي قراءة أبي جعفر، وهي من القراءات الثلاث بعد السبع. ينظر البغوي: تفسير البغوي 4 / 69.

(3 /4 ــ 8) ــ وأختم هذا الجزء الذي خصصت به كتاب "التأويل النحوي في القرآن الكريم" ببعض الملحوظات التي يقتضيها المقام هنا، ومن أهمها:

1 ــ شواهد المسائل المذكورة في الكتاب كلها من آي القرآن الكريم؛ نظرًا لأن الكتاب لم يعن بغيره. ومع هذا بلغت الشواهد عددًا ضخمًا جدًّا، حتى إن المؤلف لم يستطع سردها جميعًا، بل اكتفى في مواضع عدة بالإشارة إلى أرقام الآيات في هوامشه. فلو استُقصيت من الكتاب العزيز وضُمَّ إليها ما يماثلها من الشعر والنثر والحديث والأمثال والأقوال المأثورة والأمثلة المصنوعة لزاد عددها أضعافًا مضاعفة. واقتصر المؤلف أيضًا على ذكر النماذج التركيبية دون النماذج الصرفية؛ لأن موضوع الكتاب هو "التأويل النحوي"، والتأويل على الأوجه المتعددة التي من بينها التوهم أكثره في التراكيب لا في المفردات. وربما كان النص على "النحو" في العنوان سببًا في تجنب مسائل الصرف.

2 ــ يلحظ المتأمل في أطروحة الكتاب برمتها أنه قام على فكرة بيان طرائق النحاة التي اتبعوها في توجيه ما خرج من النصوص القرآنية على غير ما يقتضيه الوجه الظاهر المتبادر إلى الذهن فيها. فهو من هذه الزاوية يعد كتابًا يتناول في عمومه تخريج الشاذ، وينصبُّ على تتبع وسائل النحاة المتبعة في توجيه الشاذ. ولذا لا بد من التنبيه على أنه لم يكن ليُعنى بظاهرة التوهم عند المتكلم إلا بالقدر الذي أسهم في توجيه الدارسين للنصوص الشاذة. فهو يورد التوهم ــ مع كثرة شواهده القرآنية ــ بوصفه وجهًا من وجوه التأويل التي قيل بها فحسب، أي: ليس بوصفه ظاهرة تستحق الوقوف عندها ومناقشتها، على أنه قد سبق فيما مضى من صفحات أن المؤلف يميل إلى عدم القول به ما وجد عنه مندوحة. ولذا لا بد من القول أيضًا: إن عناوين الكتاب وتصنيف الشواهد المندرجة تحتها إنما تظهر رؤية المؤلف للقوانين التي وجَّهت عمل المؤولين من النحاة.

3 ــ لعل المؤلف حين ضمَّ نماذجَ التوهم إلى أقسام الحمل على المعنى شعر بالصلة الضرورية بين المعنى المراد في ذهن المتكلم وما يمكن أن يخرج على مقتضاه من التراكيب على غير ما يقتضيه قياسها المنطقي. لكنه ربما اضطرب بين رغبة عزل التوهم عن غيره ورغبته في ربطه بالمعنى الذي يشترك فيه مع غيره في الوقت نفسه. ولذا جعل الحمل على المعنى أعم والتوهم أخص، بحيث يُدرج التوهم مع أقسام أخرى تحت المعنى.

(3 / 5 ــ 1) ــ أما هدى السراء فقد قسمت نماذج التوهم وشواهده تبعًا لتقسيم التوهم إلى نحوي وصرفي. غير أنها قسمت التوهم النحوي فقط ــ دون الصرفي ــ إلى قياسي وغير قياسي. وحصرت الباحثة القياسي في مسألة انتصاب الفعل المضارع بــ "أن" مضمرة وجوبًا بعد واو المعية وفاء السببية و"أو" التي بمعنى "إلى أن" أو "إلا أن". و"أن" والفعل المضارع في هذه الحال في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد أو متوهم من الكلام السابق، وهو رأي البصريين. وجعلت ما عدا هذه المسألة

وتفريعاتها مسائل على التوهم غير القياسي. وهذه المسألة هي أولى مسائل العطف على التوهم الست عشرة عند الحموز كما اتضح فيما سبق.

(3 / 5 ــ 2) ــ وبقي من غير القياسي في الجانب النحوي عندها جملة من المسائل، قسمتها قسمين، أحدهما: في تأويل سبع آيات قرآنية شواهد على سبع مسائل ، والآخر: ما ورد من نماذج التوهم في كلام العرب من شعر ونثر. أما الآيات السبع ومسائلها فهي[٦٠]:

1 ــ قول الله عز وجل ﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها﴾ (البقرة 259) بتأويل عطف "كالذي" على المعنى، أي: توهم في قوله تعالى قبل ذلك ﴿ألم تر إلى الذي حاج﴾ (البقرة 258) أنه قيل: أرأيت كالذي حاج. وتشبه هذه المسألة عندها ما روي في كلام العرب بكثرة من العطف على المعنى، كقول الشاعر

تقي نقي لم يكثر غنيمة　　بنهكة ذي قربى ولا بحقلد

وهذه المسألة أدرجها الحموز بشاهدها القرآني في موضع عطف اسم مجرور بخافض على آخر مجرور بخافض غير خافضه متوهم فيه الجر بالخافض نفسه، وهي المسألة العاشرة من مسائل العطف على التوهم.

2 ــ قوله تعالى ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفسَ بالنفسِ والعينُ بالعينِ﴾ (المائدة 45) في قراءة من رفع "العين"[٦١]، على تأويل توهم أنه قيل: قل لهم النفسُ بالنفسِ. وهذه المسألة أدرجها الحموز بشاهدها في الموضع السابع من مواضع العطف على التوهم.

3 ــ قوله تعالى ﴿فبشرناها بإسحقَ ومن وراء إسحقَ يعقوبَ﴾ (هود 71) في قراءة من فتح باء "يعقوب"[٦٢]، بجعل الفتحة علامة نصب لا علامة جر. وذلك بتأويل توهم عدم وجود الباء في "إسحق". وهذا التخريج يعضده عندها قول الشاعر:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة　　ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

4 ــ قراءة من قرأ: ﴿إنه من يتقي ويصبرْ﴾ (يوسف 90) بالياء في "يتقي" والجزم في "يصبر"[٦٣]، بتأويل توهم "من" الموصولة شرطية جازمة. وهذه المسألة أدرجها الحموز بشاهدها في موضع توهم إهمال أداة الشرط العاملة، وهو الموضع التاسع عشر من مواضع التوهم في غير العطف، وكذلك في موضع عطف الفعل المجزوم على آخر مرفوع متوهم فيه الجزم على أن الاسم الموصول متوهم فيه اسم شرط، وهو الموضع السادس عشر.

---

[٦٠] ينظر السراء: التوهم في النحو العربي ص59 ــ 84.

[٦١] هي قراءة الكسائي. ينظر ابن مجاهد: السبعة في القراءات ص244.

[٦٢] قرأ بفتح باء "يعقوب" ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص. ينظر ابن مجاهد: السبعة ص338.

[٦٣] وهي قراءة ابن كثير برواية قنبل. ينظر ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع ص198.

5 ــ قوله تعالى ﴿ومن آياته أن يرسل الرياحَ مبشراتٍ وليذيقَكم من رحمته ﴾ (الروم 46) بعطف "ليذيقكم" على "مبشرات" على توهم أنه في معنى "ليبشركم".

6 ــ قوله تعالى ﴿لو لا أخرتني إلى أجل قريب فأصّدّقَ وأكنْ من الصالحين﴾ بعطف المجزوم على المنصوب، على تأويل توهم سقوط الفاء وقصد الجزاء كما هي عبارة سيبويه المشهورة. وهذه المسألة أدرجها الحموز بشاهدها في الموضع الخامس عشر من مواضع العطف على التوهم.

7 ــ قوله تعالى ﴿إنا زيّنّا السماءَ الدنيا بزينةٍ الكواكبِ * وحفظًا من كل شيطان مارد﴾ (الصافات 6، 7) على توهم أنه قيل: إنا خلقنا الكواكب زينةً للسماء وحفظًا.

(3 / 5 ــ 3) ــ وأفردت الباحثة بعد المسائل السابقة تحت عنوان "ما ورد في كلام العرب من شعر ونثر" صفحات، بدأتها بمقدمة عن مصطلح "الضرورة الشعرية"، ثم سردت أبياتًا من شواهد القضية، وكذا عددًا من أقوال العرب النثرية المأثورة عنهم. وجاءت المسائل وشواهدها على النحو التالي[٦٤]:

1 ــ العطف على توهم دخول الباء على خبر "ليس"؛ لكثرة دخولها عليه في الكلام. وكذا في خبر "ما" النافية. ومن ذلك قول الشاعر، وهو من شواهد سيبويه:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا[٦٥]

ومن ذلك قول الآخر:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة   ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

وقول الآخر:

أحقًّا عبادَ الله أن لست صـــادرًا   ولا واردًا إلا عـــليّ رقيـــبُ
ولا سالكٍ وحدي ولا في جماعة   من الناس إلا قيل أنت مريبُ

وقول الآخر:

أجـــدّك لست الدهر رائيَ رامـــةٍ   ولا عـــاقلٍ إلا وأنت جنيـــبُ
ولا مصعدٍ في المصعدين لمنعج   ولا هابطٍ ما عشتَ هضب شطيبِ

وقول الآخر:

ما الحازم الشهم مقدامًا ولا بطلٍ   إن لم يكن للهوى بالحق غلابا

2 ــ توهم دخول الباء في خبر "كان" المنفية بـــ "ما". قال الشاعر:

وما كنت ذا نيربٍ فيهم   ولا مُنْمِشٍ فيهمُ مُنْمِلِ

---

[٦٤] ينظر السراء: التوهم في النحو العربي ص 89 ــ 101.

[٦٥] وهذا من أشهر شواهد المسألة. غير أنها قالت: إن جماعة من النحاة لم تجز حمله على التوهم، فحملوه على باب الضرورة الشعرية. ثم قالت: ((ولكننا نقول: إن مراجعة الأصول أولى وأجدر، كما يقول ابن جني؛ إذ قد روعي في هذا البيت الفروع لا الأصول)). (ص 90).

3 ــ العطف على شيء متوهم من الكلام السابق، وكأنه قد ورد في الكلام "ليس" وخبرها المجرور بالباء. ومن ذلك قول الشاعر:

تقي نقي لم يكثِّر غنيمةً بنهكة ذي قربى ولا بحقلد

وقال آخر:

أجدك لن ترى بثعيلبــات ولا بيدانَ ناجـــيةٍ ذَمولا
ولا متداركٍ والشمسُ طفلٌ ببعضِ نواشغِ الوادي حُمولا

كأنه قال: ما أنت براءٍ.

4 ــ العطف على توهم وجود عامل، كتوهم دخول اللام الجارة على "أن" في قول الفرزدق:

وما زرتُ سلمى أن تكون حبيبة إليَّ ولا دَيـــنٍ أنا طالبه

5 ــ العطف على توهم العامل الموجود معدومًا، كرفع المعطوف على توهم عدم جزم المعطوف عليه في قول الأعشى الذي استشهد به سيبويه:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنـــزلون فإنا معشر نزل

برفع "تنـــزلون" وجزم "تركبوا". وعكس ذلك قول الشاعر:

فأبلوني بليتكم لعـــلي أصالِحُكم وأستدرجْ نويّا

ونحو ذلك نصب "الثمام" ورفع "العصي" في قول الآخر:

على أطرقا بالياتُ الخيا م إلا الثمامَ وإلا العصيُّ

وقال الفرزدق:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المـــال إلا مسحتًا أو مجلّفُ

ومن المسموع عن العرب ما رواه سيبويه، وهو قولهم: "إنك وزيد ذاهبان"، و"إنهم أجمعون ذاهبون". ففيهما توهم عدم ذكر"إنَّ".

(3 / 5 ــ 4) وتُفرد لبقية نماذجها النحوية فصلا كاملا عنوانه "التوهم وتقارض اللفظين". تستهله بقولها: ((وردت ألفاظ في كلام العرب استعارت خصائص وأحكام ألفاظ أخرى؛ لوجود مشابهة بينها. فنجد العربي ينصب بما يجزم به، ويجزم بما ينصب به، ويهمل هذا تارة وهو حرف عامل، ويعمل ذاك وهو حرف مهمل. فإن قلت: فعلى أي سبيل كانت تلك الاستعارة، وما هي العلاقة بين هذا وبين التوهم؟ قلت: إنما كانت تلك الاستعارة على سبيل التقارض. ولعل العربي وهو يتكلم بلفظ يتوهم أنه

تكلم بذاك مع وجود مشابهة بينهما))[٦٦]. والمشابهة هنا إما لفظية وإما معنوية. أما مسائل التقارض فهي[٦٧]:

1 ـــ إهمال "أنْ" المصدرية الناصبة حملا لها على "ما" المصدرية. ومن ذلك قراءة الرفع [٦٨] في قوله تعالى ﴿لمن أراد أن يتمُّ الرضاعةَ﴾ (البقرة 233). ومثله قول الشاعر:

أن تهبطـــين بلاد قو   م يرتعون من الطـــلاح

وقول الآخر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما   مني السلام وألا تشعرا أحدا

2 ـــ إعمال "ما" المصدرية حملا على "أنْ". ومنه ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم: "كما تكونوا يولّى عليكم"[٦٩].

3 ـــ إعطاء "إنْ" الشرطية حكم "لو" في الإهمال. ومنه قراءة طلحة [٧٠] ﴿فإما تَرَيْنَ من البشر أحدًا﴾ (مريم 26). وقوله صلى الله عليه وسلم: "..أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إنْ لا تراه فإنه يراك"[٧١].

4 ـــ إعطاء "لو" حكم "إنْ" في الجزم، كقول الشاعر:

لو يشأْ طار بها ذو مَيعةٍ   لاحقُ الآطال نهد ذو خُصَل

5 ـــ إعطاء "متى" الشرطية حكم "إذا" في الإهمال. ومنه قول عائشة رضي الله عنها: "إنه متى يقومُ مقامك لا يسمع الناس"[٧٢].

6 ـــ إعطاء "إذا" حكم "متى" الشرطية في الإعمال. ومنه ما روي من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا أخذتما مضاجعكما تكبِّرا أربعًا وثلاثين، وتسبِّحا ثلاثًا وثلاثين، وتحمِّدا ثلاثًا وثلاثين" [٧٣]. وكذا قول الشاعر:

استغن ما أغناك ربك بالغنى   وإذا تصبك خصاصة فتجمَّلِ

7 ـــ إعطاء "أنْ" الناصبة حكم "لم" الجازمة. ومنه قول الشاعر:

إذا ما غدونا قال وِلدانُ أهلِنا   تعالَوا إلى أنْ يأتِنا الصيدُ نحطِبِ

---

[٦٦] السراء: التوهم في النحو العربي ص103.

[٦٧] ص103 ـــ 117.

[٦٨] ينظر الألوسي: روح المعاني 2 / 146.

[٦٩] يستشهد به بعض النحاة، ولم تورده كتب الحديث المعتبرة، ويوجد في بعض المصادر بلفظ "يولّ" من غير ياء. ينظر أبو الطيب: عون المعبود 5 / 62.

[٧٠] ينظر ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات 2 / 42.

[٧١] مسلم: صحيح مسلم 1 / 39.

[٧٢] ينظر ابن حجر العسقلاني: فتح الباري 7 / 284.

[٧٣] في صحيح مسلم بلفظ "أن تكبرا". ص2091.

8 ــ إعطاء "لم" الجازمة حكم "أنْ" الناصبة. ومنه قراءة: ﴿ألم نشرحَ لك صدرك﴾ (الشرح 1) بفتح الحاء[٧٤].

(3 / 5 ــ 5) ــ أما النماذج الصرفية فقد قُسِّمت قسمين، أحدهما: توهم الأصلي زائدًا والزائد أصليًّا، والآخر: التوهم في غير ما سبق. وهو تقسيم يخالف ما بني عليه الجانب النحوي، كما سبقت الإشارة إليه. ومن نماذج توهم الأصلي زائدًا من القسم الأول ما يأتي[٧٥]:

1 ــ همز "معائش" جمع معيشة؛ بتوهم زيادة المد في المفرد. قرأ نافع[٧٦]: ﴿وجعلنا لكم فيها معائش ﴾ (الأعراف 10). ونظير ذلك ما سمع عن العرب من همز "مصائب" جمع مصيبة. وكذا "منائر" جمع منارة، و"مزائد" جمع مزادة. قال الشاعر:

مزائدُ خرقاءِ اليدين مسيفة   يخبُّ بها مستخلفٌ غيرُ آينِ

2 ــ جمع "منجنيق" على مجانيق؛ لتوهم زيادة الميم فيها.

3 ــ منع صرف "أشياء" لتوهم أنها منتهية بألف التأنيث الممدودة الزائدة، وذلك على الرأي الذي اشتهر بنسبته إلى الكسائي.

(3 / 5 ــ 6) ــ أما مسائل توهم الأصالة فيما هو زائد فذكرت منها: توهم أصالة الميم في "مسيل"، فجمعوه على أمسلة، ومسلان، ومسائل، ومسل. ومثله قولهم في جمع "معين": معنان. وكذا توهموا أصالة الميم في "مسكين، ومنديل، ومدرعة، ومُغفور" فقالوا: تمسكن وتمندل وتمدرع وتمغفر.

(3 / 5 ــ 7) ــ وأما ما لم يذكر في الأقسام السابقة من المسائل فقد قصرته على التوهم في الإبدال. حيث ذكرت منه نوعين: نوعًا جاءت فيه الواو بدلا من الياء على سبيل الغلط، كقول بعض العرب في تصغير "ناب": نويب. ونوعًا أبدلت فيه الألف همزة، كقولهم: حلأت السويق، ورثأت المرأة زوجها، لبَّأتُ بالحج، ورقئتُ السلّم، واستلأمتُ الحجر، وقوقأتِ الدجاجةُ، وتأبّلت القدر، ورجل مَئِلٌ، ونحو قول الشاعر:

ولّى نعامُ بني صفـــوان زوزأةً   لما رأى أسدًا في الغاب قد وثبـــا

وقول الآخر:

يا دارَ ميّ بِدَكاديـــكِ البَرَقْ   صبرًا فقد هيّجتِ شوقَ المشتئقْ

(3 / 5 ــ 8) ــ وأشير هنا إلى أن الباحثة كما يبدو لم تُعْنَ باستقصاء جميع ما ورد عن العرب وما ثبت في النصوص الفصيحة العالية من نماذج قيل في تخريجها بالتوهم على نحوٍ ما. مع أن تقسيم الرسالة قد

---

[٧٤] تنسب هذه القراءة إلى أبي جعفر المنصور. ينظر الشوكاني: فتح القدير 5 / 460.

[٧٥] السراء: التوهم في النحو العربي ص119 ــ 130.

[٧٦] ينظر ابن مجاهد: السبعة في القراءات ص278.

بني بصورة واضحة على إيراد النماذج كلها، لا التمثيل عليها فحسب. فكأن الباحثة لا ترى ثبوت غير ما ذكرت وأوردناه.

(3 / 6 ــ 1) ــ وجعل جاد الكريم نماذجه تحت عنوانين، هما: التوهم في الأبواب النحوية، والتوهم في أبواب الصرف العربي. ومن الأول ما يأتي[٧٧]:

1 ــ التوهم في باب العطف: ومن العطف على التوهم في الأسماء: العطف في المجرور، كجر المعطوف على خبر "ليس" المنصوب، وعلى خبر ما العاملة عمل ليس، وعلى خبر كان. وجعل الباحث ما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم: إنك وزيد ذاهبان، وإنهم أجمعون ذاهبون، من العطف على المبتدأ المحذوف، وذلك عنده من أقسام العطف بالتوهم في المرفوع. ومنه عطف الموجب المرفوع على خبر "ما" العاملة عمل "ليس" المنصوب. ومن المنصوب: قراءة "يعقوب" بالنصب في قوله تعالى ﴿ومن وراء إسحاق يعقوبَ﴾. أما العطف بالتوهم في الأفعال فمنه عطف المجزوم على المنصوب، وعطف المجزوم على المرفوع، وعطف المنصوب على المرفوع، وعطف المرفوع على المجزوم. ثم ذكر تحت عنوان "العطف على التوهم في المركبات" تأويل بعض الآيات كقوله تعالى ﴿يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم﴾، وقوله تعالى ﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها ﴾، وقوله تعالى ﴿وكم أهلكنا من قبلهم من قرن هم أشد منهم بطشًا فنقبوا في البلاد هل من محيص﴾ (ق 36). ومع أني قد أتفهم تسميته هذا النوع بــ "المركبات" في مقابل "المفردات" لم أتبين وجه تفسيره هذه التسمية بقوله: ((من المعروف أن المركب ثلاثة أنواع، وهي كما يلي: مركب إضافي مثل قولنا: "كتاب محمد"، مركب مزجي مثل قولنا: "حضرموت، بعلبك"، مركب إسنادي مثل قولنا: "محمد مقيم". والعطف على التوهم يقع في النوع الإسنادي من المركب))[٧٨]. وكأنه لا يعلم أن ذلك كذلك إذا سمي به. وتحت عنوان: "العطف على التوهم في الفعل المضارع" ذكر مسألة عطف النصب بعد "أو" و"فاء" السبب و"واو" المعية على مصدر متوهم أو متصيد من الكلام السابق.

2 ــ التوهم في باب التوكيد: وأعاد فيه مثال سيبويه "إنك وزيد ذاهبان"، وقول الشاعر:

ياصاح بلغ ذوي الزوجات كلِّهم　　أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

بخفض "كل".

3 ــ التوهم في باب النعت: ومنه تأنيث نعت المذكر، وتذكير نعت المؤنث.

4 ــ التوهم في باب الفاعل: ومنه رفع "الخمر" في قول الشاعر:

غداة أحلت لابن أصرم طعنة　　حصين عبيطات السدائف والخمرُ

---

[٧٧] ينظر جاد الكريم: التوهم عند النحاة ص 138 ــ 204.

[٧٨] السابق ص 156.

5 ــ التوهم في باب المبتدأ: ومنه تذكير "هذا" في قوله تعالى ﴿فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي ﴾ (الأنعام 78) مع تأنيث الشمس.

6 ــ التوهم في باب الخبر: ومن شواهده عنده قول العرب: كل رجل وضيعته، وأنت وشأنك. وذكر منه أمثلة على تذكير الخبر مع تأنيث المبتدأ.

7 ــ التوهم في جمع المذكر السالم: كقراءة ﴿وما تنزلت به الشياطون﴾. وواضح أنه يدرج جمع المذكر السالم هنا في أبواب النحو؛ لأنه بصدد ذكر التوهم في إعرابه لا في تصريفه. غير أنه أعقب ذلك بذكر صيغ جمع المذكر السالم التي حصل فيها التوهم في صياغتها الصرفية. فذكر قول العرب: أرضون جمع أرض، ودهيدهون جمع دهيداه، وفتكرون جمع فتكر، وأبيكرون جمع أبيكر، وبرحون جمع برح، وأقورون جمع أقور، وعليون، ووابلون، وإوزون، وإحرون، وحرون.

8 ــ التوهم في باب المثنى: ومنه قوله تعالى ﴿إن هذان لساحران﴾ (طه 63).

9 ــ التوهم في باب كلا وكلتا: وهو عدم إضافة لفظيهما إلى كلمة واحدة دالة على اثنين.

10 ــ التوهم في باب جمع المؤنث السالم، كقول العرب: سمعتُ لغاتَهم، بفتح التاء.

11 ــ التوهم في باب المفعول به: ومنه نصب "ثمود" في قوله تعالى ﴿وثمودَ فما أبقى﴾ (النجم 51).

12 ــ التوهم في باب المفعول المطلق: وأشار في هذا الموضع إلى قول سيبويه في قولهم: "مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار": إن "صوتٌ" جُعِلَ بمنزلة "يصوّت". ومن شواهد المسألة ما رواه سيبويه:

مقذوفة بدخيس النار بازلها   له صريفٌ صريفَ القعو بالمسد

وقول الآخر:

لها بعد إسناد الكليم وهدئه   ورنة من يبكي إذا كان باكيا
هديرٌ هديرَ الثور ينفض رأسه   يذب بروقيه الكلاب الضواريا

13 ــ التوهم في باب الظرف: وجعل منه قوله تعالى ﴿سنعيدها سيرتَها الأولى ﴾ (طه 21) بنصب "سيرتها" على الظرفية.

14 ــ التوهم في باب الاستثناء، كقولهم: "قام القوم غير زيدٍ وعمرًا" بنصب "عمرًا" على توهم "إلا" مكان "غير".

15 ــ التوهم في باب المصدر: وذكر منه تقدير النحاة في قوله تعالى ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ (البقرة 21) مصدرًا من "لعل" وما في حيزها متعلقًا بالفعل "اعبدوا".

16 ــ التوهم في باب الشرط وجوابه: ومن شواهده قول الشاعر:

كذاك الذي يبغي على الناس ظالمًا   تُصِبْه على رغم عواقب ما صنع

بجزم "تصبه" على توهم شرط يكون هذا جوابه.

17 ــ التوهم في باب التذكير والتأنيث: ومنه تأنيث ما حقه التذكير، كقوله:

وحمـــال المئين إذا ألمت بنا الحدثان والأنف النصور

وتذكير ما حقه التأنيث كقوله:

فلا مزنة ودقت ودقـــها ولا أرض أبقل إبقالَها

18 ــ التوهم في باب حروف الجر: وجعل من ذلك الحروف التي تقدر في الإضافة، فتكون الإضافة على معنى أحدها. وهي "في، ومن، واللام".

19 ــ التوهم في باب الإضافة: وجعل منه مسائل اكتساب المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه، واكتساب المؤنث التذكير.

20 ــ التوهم في نوع ما: وجعل منه تداخل "ما" التي من نوع معين مع أخرى من نوع آخر، كتداخل الموصولة مع الشرطية أو المصدرية ونحو ذلك.

21 ــ التوهم في نوع من: وهو كهذا السابق ذكره.

22 ــ التوهم في باب إهمال "لا": ومنه قوله تعالى ﴿قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئًا﴾ (الأنعام 151).

23 ــ التوهم في باب الممنوع من الصرف: وذكر فيه ترك صرف كلمات على تأويلها مؤنثة، وصرفها على تأويلها مذكرة.

24 ــ التوهم في باب العدد: وذكر فيه عددًا من النماذج المسموعة التي خولف فيها حكم التذكير والتأنيث في العدد والمعدود.

(3 / 6 ــ 2) ــ أما نماذج التوهم في أبواب الصرف العربي عنده فقد كانت موزعة على ثمانية أبواب، على النحو الآتي[٧٩]:

1 ــ التوهم في باب جمع التكسير: وذكر فيه الجمع على "فَعْلى" لعدد من الكلمات على غير قياسها؛ حملا عل المعنى، نحو "هلكى، وموتى، ومرضى". وكذا حمل فرخ وأفراخ، وزند وأزناد، على قولهم: خير وأخيار. ومثله جمع خليفة على خلفاء حملا على معنى التذكير. ومنه عنده جمع ريح على أرياح توهمًا أنها يائية. وذكر أيضًا في هذا الباب همز معائش، ومصائب، ومسيل ومسلان، وتمندل وتمدرع وتمسكن. ثم ذكر من أنواع التوهم في باب جمع التكسير توهم الحرف الزائد أصليًّا: نحو أشياء بدليل منع صرفها،ومثلها منع صرف براء جمع بريء. ومنه توهم الهمزة زائدة في أملاك. وختم هذا الفصل بتوهم زيادة ألف منارة، حيث جمعت على منائر.

---

[٧٩] ص 206 ــ 232.

2 ــ التوهم في باب الإفراد والتثنية والجمع: ومنه قيام المفرد مقام المثنى نحو عود الضمير على مفرد في قوله تعالى ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾ (التوبة 62). وقيام المفرد مقام الجمع نحو قوله تعالى ﴿وإن تصبهم سيئة﴾ (الشورى 48). وقيام المثنى مقام المفرد نحو ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾ (الرحمن 22). وقيام المثنى مقام الجمع نحو ﴿إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم﴾ (الحجرات 10). وقيام الجمع مقام المفرد نحو قول الفرزدق

وإذا ذكرت أباك أو أيامه   أخزاك حيث تقبّل الأحجار

وقيام الجمع مقام المثنى نحو قوله تعالى ﴿فقد صغت قلوبكما﴾ (التحريم 4).

3 ــ التوهم في باب الممنوع من الصرف: كمنع صرف "طحّان" في لغة بعض العرب؛ تشبيهًا للنون الأصلية في "فعّال" بالزائدة في "فعلان". وكمنع صرف "أسور" من غير ألف في قراءة: ﴿يحلون فيها من أسور﴾ (الكهف 31) على توهم وجود الألف[٨٠].

4 ــ التوهم في المشتقات: كورود "فعيل" أو "مفعول" من الرباعي، نحو "ذهيب" من "أذهب"، و"منبوت" من "أنبت"، و"مبروز" من "أبرز"، وعكسه: "مُسرّ" من "سر". وكورود "حسنى" مؤنث "أحسن" نكرةً في قوله تعالى ﴿وقولوا للناس حسنى﴾ (البقرة 83).

5 ــ التوهم في باب الإعلال: وجعل منه الباحث جميع ما يفترضه الصرفيون من خطوات الإعلال المشهورة التي استحالت العلة فيها من صورة متخيلة، هي الأصل، إلى صورة أخرى منطوقة.

6 ــ التوهم في باب الإبدال: وجعل منه صيغ القلب المكاني، كـــ "صواعق" و"صواقع".

7 ــ التوهم في باب النسب: كقولهم: سَلِيقيّ وعُمَيريّ، وقُرَشيّ وهُذَلِيّ.

8 ــ التوهم في باب التصغير: كقولهم في تصغير "ناب": نويب.

(3 / 6 ــ 3) ــ ومن أهم ما يلحظ على دراسة جاد الكريم، على ما فيها من جهد في جمع الأقوال والمسائل، قلة العناية بالفصل بين المتناقضات في المسألة. وهذا أدى إلى عدم وجود أطروحة واضحة للمؤلف يمكن بعد قراءة كتابه الخروج بها منه. هذا إلى ما تقدم من بيان اضطراب المفاهيم والمصطلحات وتناقض في اختيار الآراء والأقوال وترتيبها. إلى ذلك اتضح أنه، مع محاولة الفصل بين المصطلحات في مطلع الكتاب بما يشعر أن لكل مصطلح مسائله المستقلة، دمج النماذج كلها في قسمين: التوهم في أبواب النحو، والتوهم في أقسام الصرف، استغرقت الفصلين الثالث والرابع من كتابه.

(3 / 7 ــ 1) ــ أما الدكتور راشد جراري فقد بنى دراسته على ما يشعر بمحاولة استقصاء الأبواب النحوية والصرفية التي ورد فيها تخريج نماذج لغوية على "التوهم" عند سيبويه، دون استقصاء للنماذج جميعها. والأبواب هي: المفعول المطلق، المفعول معه، الحال، النعت، التوكيد، العطف، إعراب

---

[٨٠] ينظر الألوسي: روح المعاني 17 / 136.

الفعل، الصفة الجارية مجرى الفعل، التكسير، التصغير، الوقف، الإعلال. كما وجد عند المتأخرين نماذج أخرى من أبوابٍ غير التي ذكرها سيبويه، بلغت فيما أحصاه الباحث ستة أبواب.

(3 / 7 ـــ 2) ـــ ويلحظ على تناول جراري للمسألة أنه مع اعتنائه بتعريف مفهوم التوهم اصطلاحيًّا، وهو أوفى التعريفات، ومع أنه نبه على أنه وسيلة من وسائل توجيه ما جاء على غير قياسه، اكتفى بجمع ما أمكن جمعه من النماذج، وليست هي كل نماذج التوهم، في كتاب سيبويه ولا في غيره. واكتفى أيضًا بتصنيفها على حسب الأبواب النحوية والصرفية، دون أن يبحث الظاهرة. ولا داعي لسرد نماذجه؛ تجنبًا للإطالة، لأنها جميعًا ترد في هذه الورقة في مواضع متفرقة منها.

(4) ـــ حقيقة التوهم:

(4 / 1 ـــ 1) ـــ بدا مما سبق عرضه شيوع التحرج الشديد بين أغلب الدارسين من إثبات ظاهرة التوهم في نصوص اللغة الفصيحة المعتد بها؛ بسبب ما ينطوي عليه لفظ "التوهم" من إيحاءات الشناعة والخطأ والغفلة والبعد عن الحكمة. ويزداد قدر الحرج كثيرًا في نسبة شيء من ذلك إلى كلام الحكيم العليم سبحانه. هذا مع ما يبدو في ذلك من تنافٍ مع كثرة النماذج المستشهد بها للظاهرة من القرآن الكريم، وكذا اتفاق النماذج القرآنية مع نماذج كثيرة من كلام العرب الفصحاء الذين نزل القرآن بلغتهم. وهو الأمر الذي اضطر الدارسين في مواجهة تخريج النماذج المستفيضة في الكثرة إلى البحث عن ألفاظ أخرى أخف وطأة من لفظ "التوهم" وأليق بكلام المولى سبحانه وكلام العرب الفصحاء المستشهد به، كالحمل على المعنى أو الموضع كما مر. ولعل السر الذي به ينجلي أمر الظاهرة يكمن معظمه في أنَّ اشتراك مفهوم "التوهم" مع المعنى اللغوي لـــ "الوهم" الدالّ على معنى الغفلة والجهل وعدم العلم، كما التفت إلى ذلك مبكرًا محمد شوقي أمين[٨١]، بحيث لم تتعين بوضوح كافٍ حدودُ المعنى الاصطلاحي الذي كان ينبغي أن يوظَّف خالصًا في التحليل اللغوي بمنأى عن الإيحاءات المرتبطة بالاستعمال اللغوي له، قد قاد إلى خطوة تالية من الالتباس والغموض، ومن ثَمَّ أصبح المفهوم عائقًا للتحليل بدلا من أن يكون أداة من أدواته. وقد اتضح أثر ذلك في عرض المادة التي تضمنتها البحوث والدراسات التي سبق بسطها في هذه الورقة. وأرى أنه لو حرر المفهوم بحيث يكون أكثر قبولا في الأذهان وأكثر تحديدًا وثباتًا لاتخذ عرض النماذج المذكورة مسارًا آخر. وآية ذلك أن إحدى الدراسات المعروضة، وهي دراسة الدكتور جراري، لخلوها من الحذر والتوجس كانت أقرب الدراسات إلى تقديم المفهوم دون أن تتخذ موقفًا رافضًا له، ومن ثم عرض صاحبُها نماذجَهُ وَفْقَ ما ارتضاه على أبواب النحو، دون أن تؤثر عواملُ أخرى في استبعاد شيء منها أو النـــزوع إلى تأويله على وجوه أخرى، وإن كنا قد لحظنا كما مرَّ قريبًا أنه لم يولِ عنايةً كبيرةً ببحث الظاهرة.

---

[٨١] انظر ما مضى في هذه الدراسة فقرة (2 / 1 ـــ 2).

(4 / 1 ــ 2) ــ وسبق التنبيهُ على أن أمر الاستيحاش من لفظ التوهم المؤدي إلى التباسه لم يكن مقتصرًا على الدارسين المحدثين. إذ قد فَهِمَ عددٌ من أئمة العربية من قول إمام النحاة سيبويه المتقدم: "واعلم أنَّ ناسًا من العرب يغلطون" أنه ينسب إلى العرب الخطأَ في لغتهم، ويطعن طعنًا بيّنًا في سليقتهم. ومن بين أشهر القدماء الذين فهموا هذا الفهم وأنكروا على إمام النحاة قوله هذا ابنُ مالك، حيث يرى في تجويز سيبويه دخولَ الغلط على العرب دعوةً إلى عدم الثقة بكلامهم كما تقدم[٨٢]. أما من أشعر كلامُه بمجرد تجنب لفظ التوهم في القرآن الكريم خاصة دون إنكار ما يؤدي معناه من ألفاظٍ أُخرَ فابنُ هشام؛ لأنه أثبت أن التوهم يطلق على غير القرآن ويقال له في القرآن: "الحمل على المعنى". فقال في قوله تعالى ﴿فأصَّدَّقَ وأكُنْ﴾: ((..عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء وجزم "أصدق". ويسمّى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن: العطف على التوهم))[٨٣]. وهو نصٌّ واضحٌ في أنه إنما يُتجَنَّبُ لفظُ التوهم في هذه الحال تأدبًا فقط. هذا مع ما يُشعر به تجنبُ اللفظ تأدبًا عند ابن هشام من عدم خلوص المصطلح ومن عدم خلوِّه من إيحاءات الاستعمال اللغوي له كما سبقت الإشارةُ إلى ذلك سلفًا. على أن عددًا كبيرًا من أئمة القدماء قد ارتضوا تخريجَ عدد وافر من النماذج على التوهم، كما مر التنبيه عليه في صدر هذه الورقة وكما سيتضح لاحقًا أيضًا.

(4 / 2 ــ 1) ــ التوهم ظاهرة من ظواهر اللغة اللازمة والملازمة التي لا تنفك عنها، بل لا يعقل بحال أن تنفك عنها، أو ألا تلازمها كثيرًا جدًّا. ذلك لأن التوهم علامة السليقة والتلقائية وعدم التكلف أو التفكير المسبق في القوانين الذهنية التي يقتضيها قياسُ اللغة المتكلمة. التوهم هو دليل ما يسمى بــ "المعرفة اللغوية"، أي: معرفة المتكلم لغتَهُ من غير وعي بأقيستها المنطقية [٨٤]. وهو الظاهرة التي يقع فيها صاحب السليقة بعفوية ودون وعي ويدركها الدارسُ المعنيُّ بالتحليل اللغوي بتأمل ووعي [٨٥]. ولهذا لا يضر العربيَّ ولا يطعن في سليقته ولا ينقص قدرَ الثقة فيما روي عنه أن يوصف شيء من كلامه بالتداخل مع ما يقتضيه قياس شيء آخر، ولا أن يوصف من هذه الجهة بأنه غَلِط؛ لأن الحكم بالغلط إنما هو

---

[٨٢] وردَّدَ رأيَ ابن مالك بعضُ متأخري النحاة وبعض المحدثين ممن يرون في كلام سيبويه هذا تجنيًا على العربية وعلى متكلميها الفصحاء، وأنه لا يجوز لأحد تخطئتهم ولا الطعن في سليقتهم. ينظر مثلا: عبد الفتاح سليم: المعيار في التخطئة والتصويب ص33 ــ 35.

[٨٣] ابن هشام: المغني553. هذا ومع أن ابن هشام أول من أفرد التوهم بحديث خاص به حصره في باب العطف، إذ جعل من أقسام العطف في الباب الرابع العطف على التوهم. ينظر المغني ص619.

[٨٤] المعرفة اللغوية بهذا المعنى اصطلاح في علم اللغة التوليدي التحويلي المعاصر، بسط القول فيه تشومسكي في كتاب له بالعنوان نفسه. ينظر تشومسكي: المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، ولا سيما الفصل الأول بعنوان: "المعرفة اللغوية كبؤرة للبحث" (ص 51 ــ 68).

[٨٥] تناولت الدراسات المعاصرة "العفوية" المؤدية إلى مخالفة القياس المنطقي العقلي في النماذج اللغوية، بل إلى التضاد والتعارض معها. وسماها بعضهم كأحمد حاطوم مثلا بــ "حدسية اللغة". ويشترط اللسانيون للحصول على الشواهد اللغوية النقية في "الراوي" أو "المخبر" ألا يكون مزودًا بمعرفة نظرية عن قواعد لغته. ينظر مثلا: كتاب أحمد حاطوم: اللغة ليست عقلا، وخصوصًا الفصل الأول بالعنوان نفسه (ص9 ــ 111) ومبحث حدسية اللغة (ص 90). وقد سرد المؤلف في هذا الفصل شواهد كلامية كثيرة انحرف فيها منشئوها عن العربية بسبب معارف لغوية نظرية عنها وحسابات عقلية غير صائبة. وفي هذا السياق يقول فندريس: إن اللغة ((لم ينظمها العقل الفردي، بل أشرف عليها عقل الجماعة التي لا تدرك الأدلة المنطقية بحال، بل التي يصح أن يقال فيها القول بأنها لا تعقل ولا تتأثر بالمعقول)). فندريس: اللغة ص182.

وصف للقياس المنطقي الذي جاء وجه الكلام عليه وكان يفترض أن يأتي على وجه آخر أو أن يقتضيه على وجهه قياسٌ آخر، وليس وصفًا للمتكلم أو لمدى معرفته اللغة وتمكنه منها. وليس في تخريج آي القرآن الكريم على التوهم في حقيقة الأمر ادعاء أن الوهم يجوز على المولى سبحانه ــ تعالى عن ذلك ــ لأن القرآن إنما نزل بلغة العرب وفيه ما فيها من ظواهرها اللازمة بالضرورة. قال إمام النحاة سيبويه: ((ولكنّ العباد إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون)) [٨٦]. وقال أبوعبيدة: ((وفي القرآن مثل ما في الكلام العربيّ من وجوه الإعراب. ومن الغريب، ومن المعاني))[٨٧].

ولهذا لم يجد بعضُ السلف حرجًا في إثبات هذا الغلط من جهةٍ، ومن جهة أخرى في بيان أن سببه الواضح أن العربي يغلط لتداخل الألفاظ والتراكيب واشتباهها لعدم استعصامهم بمقاييس يأتون بالكلام على مقتضاها. يقول أبوعبيدة: ((وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه؛ لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم))[٨٨]. ويورد ابنُ جني رأيَ أبي علي في القضية بألفاظ تشبه ألفاظَ أبي عبيدة هذه في مستهل باب من الخصائص سماه بـــ "أغلاط العرب": ((كان أبو علي رحمه الله يري وجه ذلك، ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به؛ فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد))[٨٩]. ويقول ابن السراج: ((فمتى وجدتَ حرفًا مخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ. فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبًا ونحا نحوًا من الوجوه أو استهواه أمر غلّطه)) [٩٠]. ولِوَعْي إمام النحاة سيبويه بهذا الأمر على هذه الصورة، ومن قبله أستاذه الخليل، لم يترددا في التعبير عن الظاهرة باسمها دون مواربة، ودلت نصوصهما الكثيرة على الوعي بأسبابها الطبيعية التي لا ينبغي أن تنكر[٩١].

(4 / 2 ــ 2) ــ أما الحمل على المعنى، أو على الموضع، أو التضمين، أو تقارض اللفظين، فذلك كله إنما هو وصفٌ لــ "العلّة" التي أدت إلى ما يوصف بأنه متوهم، أو لنقل: هو بيان الملابسات التي أدت إلى الاشتباه والتداخل بين نموذجين، أي: أن سببَ ورود الظاهرة في بعض النماذج هو الحرصُ على أداء المعنى وتجنب اللبس، أو اقتضاء تضمين لفظ أو تركيب معنى آخر، أو هيمنة ما يقتضيه الموضع الذي يحتمله اللفظ على الذهن، وهكذا. فعلى هذا تكون النماذج الكثيرة التي نفر الدارسون من تخريجها على

---

[٨٦] سيبويه: الكتاب 1 / 331.

[٨٧] أبو عبيدة: مجاز القرآن 1 / 8.

[٨٨] ابن جني: المنصف 1 / 311.

[٨٩] ابن جني: الخصائص 3 / 276.

[٩٠] ابن السراج: الأصول في النحو 1 / 56 ــ 57. وانظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 191.

[٩١] مثلما اعتد الأوائل بظاهرة "الغلط" وسموها باسمها دون مواربة بوصفها من لوازم اللغة اعتد بذلك اللسانيون المحدثون، واستعملوا مصطلحًا يعبر عن ذلك أصبح من الشيوع وسعة الاستعمال ما لا يخفى على متتبع، هو "القياس الخاطئ" False Analogy .

التوهم، واطمأنوا بدلا من ذلك إلى جعلها تحت الحمل على المعنى أو الموضع أو التضمين أو تقارض اللفظين مثلا، ليس هذا الحمل في حقيقة الأمر بديلا من حملها على التوهم، بل هي كلها منه وعلتها ذلك الحملُ، فتداخلت بهذا تسمية العلة والمعلول واضطربت المفاهيم[٩٢]. ولذا لا أرى مسوغًا لصنيع أبي البركات الأنباريّ مثلا حين عدَّ الشواهدَ التي عُطف فيها الشيء على توهم سبق ذكر شيء عطفًا على التوهم، وعدّ الشواهد التي جاءت على توهم إسقاط شيء لم يسقط من العبارة عطفًا على الموضع[٩٣].

(4 / 2 ــ 3) ــ التوهم ظاهرة لغوية كان ينبغي لها ــ فيما أرى ــ أن تُتناول في سياقٍ غير سياق ما يقاس وما لا يقاس عليه في اللغة. وعندي أن ظواهر لغوية كثيرة قُضي عليها باعتسافها لتكون في داخل إطار ما ينقاس أو يُكتفى فيه بالسماع بالضرورة. وهي معضلة تتعلق بمنهج الدرس النحوي في عمومه. التوهم بدلالته على الغلط وانحراف النموذج اللغوي عن قياسه المنطقي إلى قياسِ نموذجٍ آخرَ يشتبه به ويتداخل معه، وبنصوصه المستفيضةِ كثرةً بحيث لا تكاد تقع تحت حصر، الصريحةِ الدلالة على هذا المنحى، عن إمام النحاة وأستاذه الخليل وعن طائفة كبيرة من أئمة النحو من بعدهما، دليلٌ على أن النحو ــ ولا سيما عند أوائل المتقدمين ــ إنما كان يُعنى في المقام الأول بتحليل نظام اللغة الذهني، وتَتَبُّعِ مظاهر معرفة العربي لِلُغَتِهِ، وبيانِ كيفيات تداخل الأقيسة اللغوية واشتراكها. من هنا يلزم أن يُنظر إلى مصطلح "التوهم" باعتباره مفهومًا تحليليًّا أشبه ما يكون بالأداة التي يُفَسَّرُ بها الخروجُ عن القاعدة المطردة، لا أن يعد المفهومُ في ذاته مما يقاس أو لا يقاس عليه. فهو إذًا أحد المصطلحات المفسرة للنماذج الشاذَّة وبيان ما يقتضيه أصل الوضع أو ما كان ينبغي بالقياس العقلي المنطقي أن يكون عليه الكلامُ، إلى جانب غيره من الألفاظ المفسرة الأخرى، مثل: "الميل إلى الخفة" أو "الاقتصاد اللغوي"، ونحو ذلك مما يُفَسَّرُ به بعضُ أوجه الحذف مثلا، أو العدول في مواضع عن لفظٍ إلى لفظ. ولذلك تجد التوهم يدخل في أبواب كثيرة ولا يمكن التبويب له، مثلما أن الألفاظ التفسيرية الأخرى كذلك[٩٤]. غير أنه من أكثر المفاهيم التحليلية والمصطلحات التفسيرية أهمية، بل هو فيما أرى أهمها على الإطلاق؛ لأنه يدل على ما قام في

---

[٩٢] الحق أن بعض الدراسات المعروضة هنا لمست تعليل وجود التوهم في اللغة بالحرص على أداء المعنى، كعبارة هدى السراء الواردة في الفقرة (2 / 2 ــ 8)، أخذًا من نص للزركشي. وينظر أيضًا حديثها عن تقارض اللفظين في الفقرة (3 / 5 ــ 4). غير أن هذه الفكرة لم تتحول إلى إجراء يؤدي إلى قبول مفهوم التوهم وفصله في المعالجة عن علته، بل لقد قالت في موضع آخر إن التوهم نوع من أنواع التأويل التي لجأ إليها النحاة حفظًا لنظرية العامل من الفساد، كما مر. وكان يمكن للدراسات المعروضة كلها لو حررت المفاهيم ألا تكون النماذج فيها موزعة تحت عناوين التوهم والحمل على المعنى والتضمين وتقارض اللفظين والعوامل المعنوية والحكاية، حتى لكأنَّ مفهوم التوهم قسيم المفاهيم الأخرى، في حين أنه ليس كذلك كما تبين.

[٩٣] الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 565، 1 / 331 ــ 335.

[٩٤] سبقت الإشارة إلى أن الدكتور راشد جراري نبه على أن التوهم وسيلة من وسائل توجيه ما خرج على القياس. انظر ما مضى فقرة (2 / 2 ــ 9). ولا بد من الإشارة هنا إلى أن من الطبيعي أن ألفاظ النحاة التحليلية والتفسيرية لا يمكن التبويب لها في النحو، بل تبوب في الدراسات التي تعنى برصد أصول النحو وأصول اللغة. ولهذا كان ابن جني؛ لأنه معني برصد هذه الأصول في الخصائص، هو من عقد بابًا فيه لأغلاط العرب وخروج النماذج عن قياسها المنطقي على ألسنة متكلميها؛ لعدم وجود أقيسة يرجعون إليها ويعتصمون بها عند النطق بالعبارة، فيزيغون عن القصد.

الذهن وما جال في الخاطر وما استقر في النفس. فهو إذًا النافذة التي نطل منها على النظام الذهني، وبه تتحدد البنية المتصورة (العميقة) مقابل البنية المنجزة (السطحية) في حال عدم تطابق البنيتين.

(4 / 2 ـــ 4) ـــ تدلُّ عنايةُ أوائل أئمة النحو بما توهمه المتكلم وما غلب على ذهنه وقت تكلمه أبلغ دلالة على أن النحو على أيدي علمائه الأوائل لم يكن إلا من قبيل التحليل اللساني الدقيق للظاهرة اللغوية ومن قبيل التأمل في النظام القائم في عقول الجماعة اللغوية، لا أنهم عُنوا فقط بالتصويب والتخطئة، أو بمجرد تعليم اللغة لغير الناطقين بها وصيانة اللسان من اللحن والخطأ[٩٥]. من هنا يتضح خطل الظنِّ أن النحاة صنعوا أقيستهم وقواعدهم سلفًا ثم فوجئوا بخروج النماذج اللغويه الفصيحة عنها، فتمحَّلوا التخريج على التوهم كما تمحلوا التخريج على غيره وادعوه ادعاءً لتطرد مقاييسهم، أو أن التوهم اختُرِع اختراعًا للمحافظة على القول بالعامل، كما يشيع بين كثير من الدارسين، وقد مضت أمثلة منه في مقاطع من الدراسات المعروضة في هذه الورقة[٩٦]. ويتضح أيضًا زلل من ينحو نحو التفتيش عن وجهٍ قياسيٍّ لكل شاذ أو لكل ما قيل إن فيه توهمًا بوجهٍ ما.

(4 / 3 ـــ 1) ـــ سنعرض فيما يلي نماذجَ من نصوص سيبويه يتضح من خلالها مدى عنايته بالتوهم ومدى تصوره لمفهومه. كما أرجو أن تتضحَ من خلال عرضها طبيعةُ الدرس النحوي عند الأوائل، وأنه إنما يقوم في المقام الأول على تحليل النظام اللغوي وتفسيره لا على التقعيد. ولا بد من الإشارة أولا إلى أن كثيرًا مما قال فيه سيبويه: شبهوه بكذا، أو: هو مثل قولهم كذا، أو: ألحقوه بكذا، أو: كأنهم قالوا كذا، أو: نووا كذا، أو: هو بمنزلة كذا.. إلخ، يدخل في ضمن نماذج التوهم[٩٧]. فيصعب إذًا حصر ما جاء في كلام العرب على وجهٍ توهموا فيه شبهًا بوجهٍ ما لشيء آخر، ويطول أيضًا تَعداد نماذج سيبويه التي تسير في هذا المنحى.

لقد سبقت الإشارة مرارًا إلى قول سيبويه: ((واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: "إنهم أجمعون ذاهبون"، و"إنك وزيد ذاهبان"؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فَيُرى أنه قال: "هم"، كما قال:

---

[٩٥] قاربنا في دراسة بعنوان "اللغة والكلام في التراث النحوي العربي" مقبولة للنشر في مجلة عالم الفكر طبيعة الدرس النحوي التراثي. وعالجت الدراسة مسألة التوهم في كتاب سيبويه بوصفها أحد المظاهر الدالة على عناية سيبويه في كتابه بتحليل نظام اللغة. ذلك أن "اللغة" و"الكلام" بمعناهما الاصطلاحيين، أي "المتصور" المتحقق بالقوة و"المنجز" المتحقق بالفعل، يمكن ضبط ما يختلف به أحدهما عن الآخر بمفاهيم علمية إجرائية، من أهمها مفهوم "التوهم" الذي نحن بصدده هنا. بمعنى أن المفهوم هنا مصطلح علمي يصف الحالة التي لا يتطابق معها المنجز المنطوق من العبارة مع ما يقتضيه منطقها الجاري فيما يشبهها من غيرها؛ لتداخلها مع عبارة أخرى واشتباهها بها، فكأنها في ذهن المتكلم تلك التي اشتبهت معها، لا أنها مختلفة عنها وأن منطقها يقتضي صورة أخرى. وللتداخل والاشتباه علل وأسباب متعددة. ولذلك أرى تعريف جراري المتقدم للمفهوم كافيًا في تبيان حدوده العلمية، وفصله عن الألفاظ المعبرة عن بعض أسباب وجوده. لمزيد من التفصيل تنظر الدراسة المشار إليها أعلاه.

[٩٦] انظر مما يشيع بين الدارسين من نحو ذلك على سبيل المثال لا الحصر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص 9، 25، 208 ـــ 209. ومحمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ص 231 ـــ 232. وعبد الله الخثران: ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ص 9، 35.

[٩٧] ينظر الهامش رقم 40.

ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

على ما ذكرت لك))[٩٨]. كما سبقت الإشارة إلى إنكار بعضهم عليه هذا القول.

غير أنه يقول أيضًا في موضع آخر: ((وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا "هذان جحرا ضبٍّ خربان" من قِبَل أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول، وكان مذكرًا مثله أو مؤنثًا. وقالوا: "هذه جحرةُ ضبابٍ خربةٍ"؛ لأن الضباب مؤنثة، ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا))[٩٩].

وقال في باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به: ((مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار" و"مررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى". وقال الشاعر، وهو النابغة الذبياني:

مقذوفةٍ بدخيس النحض بازلها   له صريفٌ صريفَ القعد بالمسد

وقال:

لها بعد إسناد الكليم وهدئه   ورنة من يبكي إذا كان باكيا

هديرٌ هديرَ الثور ينفض رأسَهُ   يذب بروقيه الكلابَ الضواريا

فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخِر صفةً للأول، ولا بدلاً منه. ولكنك لما قلت: "له صوتٌ" عُلِم أنه قد كان ثَمَّ عملٌ، فصار قولك: "له صوتٌ" بمنزلة قولك: "فإذا هو يُصوِّت"، فحملت الثاني على المعنى. وهذا شبيهٌ في النصب لا في المعنى بقوله تبارك وتعالى ﴿وجاعل الليلِ سكنًا والشمسَ والقمرَ حسبانًا﴾ [الأنعام 96]؛ لأنه حين قال: "جاعل الليل" فقد عَلِمَ القارئُ أنه على معنى "جَعَلَ"، فصار كأنه قال: "وجعل الليلَ" سكنًا، وحمل الثاني على المعنى. فكذلك "له صوت" فكأنه قال: "فإذا هو يصوِّت"، فحمله على المعنى فنصبه، كأنه توهَّمَ بعد قوله: "له صوتٌ": يصوِّت صوتَ الحمار، أو يبديه، أو يخرجه، صوتَ حمار، ولكنه حَذَفَ هذا؛ لأنه صار "له صوتٌ" بدلاً منه))[١٠٠].

وقال: ((سألتُ الخليلَ عن قول الأعشى:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا   أو تنزلون فإنا معشرٌ نزل

فقال: الكلامُ ههنا على قولك: يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال: "أتركبون؟" لم ينقض المعنى؛ صار بمنزلة قولك: "ولا سابقٍ شيئا"))[١٠١].

---

[٩٨] سيبويه: الكتاب 155/2 ــ 156. ونلحظ مما سبق ومما سيأتي أن بيت زهير هذا الذي عطف فيه على المنصوب بالجر نص مركزي في كتاب سيبويه، يعود إليه كثيرًا لمقارنة نماذج متعددة ومختلفة المناحي به.

[٩٩] السابق 437/1.

[١٠٠] سيبويه: الكتاب 355/1 ــ 356.

[١٠١] السابق 3 /50 ــ 51.

ويقول: ((زعموا أنّ الراعي كان ينشد هذا البيت نصبًا:

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي   منع الرِّحالةَ أن تميل مَميلا

كأنه قال: "أزمان كان قومي والجماعةَ" فحملوه على "كان"؛ أنها تقع في هذا الموضع ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع. فكأنه إذا قال: "أزمان قومي" كان معناه: أزمان كان قومي والجماعة كالذي. و(ما كان حَضَنٌ وعمرٌو والجيادا) [يشير إلي بيت سابق]. ولو لم يقل: أزمان كان قومي، لكان معناه إذا قال: "أزمان قومي": أزمان كان قومي؛ لأنه أمر قد مضى. وأما "أنت وشأنُك" و"كل امرئ وضيعتُه" فكله رفع لا يكون فيه النصب... وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب؛ لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيرا، يقولون: ما كنتَ ؟ وكيف تكون؟ إذا أرادوا معنى "مع". ومن ثمّ قالوا: "أزمان قومي والجماعةَ"؛ لأنه موضع يدخل فيه الفعل كثيرا، يقولون: أزمان كان، وحين كان. وهذا مشبّه بقول صرمة الأنصاري:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرا. ومثله قول الأخوص:

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً   ولا ناعبٍ إلا ببين غرابُها

فحملوه على "ليسوا بمصلحين"، و"لست بمدركٍ". ومثله لعامر بن جوين الطائيّ:

فلم أر مثلَها خُباسةَ واحدٍ   ونهنهتُ نفسي بعد ما كِدْتُ أفعلَه

فحملوه على "أن" لأن الشعراء قد يستعملون "أن" ههنا مضطرين كثيرًا))[١٠٢].

وقال: ((هذا باب ما يُجرى على الموضع، لا على الاسم الذي قبله: وذلك: "ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلا"، و"ما زيد بأخيك ولا صاحبَك" والوجه فيه الجر؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى. وأن يكون آخره على أوله أولى؛ ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه. وقد حملهم قرب الجوار على أن جرّوا "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ" ونحوَه، فكيف ما يصح معناه؟ ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قولُ عقيبة الأسديّ:

مُعاوِيَ إننا بشر فأسجِحْ   فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخلّ بالمعنى و لم يحتج إليها وكان نصبا. ألا ترى أنهم يقولون: حسبك هذا، وبحسبك هذا، فلم تغير الباء معنًى. وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء؛ لأن "بحسبك" في موضع ابتداء. ومثلُ ذلك قولُ لبيد:

فإن لم تجد من دون عدنان والدًا   ودون معدٍّ فلتَزَعْك العواذلُ

والجر الوجه))[١٠٣].

---

[١٠٢] نفسه 305/1 ــ 307.

وقال فيما سمي بعدُ بعطف المصدر من "أن" المضمرة والفعل بعد الفاء السببية على المصدر المتصيّد قبله: ((..كأنك قلت: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ... فإذا قلت: "لم آتك" صار كأنك قلت: لم يكن إتيانٌ... ونظير جعلهم "لم آتك" و "لا آتيك" وما أشبهه، بمنــزلة الاسم في النيّة، حتى كأنّهم قالوا: "لم يك إتيانٌ"، إنشاد بعض العرب قول الفرزدق:

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً   ولا ناعبٍ إلا ببين غرابُها

ومثله قول الفرزدق أيضا:

وما زرتُ سلمى أن تكون حبيبةً   إليّ ولا دينٍ بها أنا طالبه

جرّه لأنه صار كأنه قال: "لأن". ومثله قول زهير:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغيّر المعنى، وكانت مما يلزم الأول، نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول))[١٠٤].

وسيبويه بعد هذا صريح في أنّ ظهور العمل على تقدير إضمار عامل إنما هو من هذا القبيل. يتضح هذا من خلال التأمل في تحليله أسباب وجود ظاهرة نصب المصادر لمفاعيلها، ثم إن ما يضمر في النفس من معنى الفعل حينئذٍ يجعل المتكلم ينصب المعطوف على المفعول الذي أضيف إليه المصدر. قال: ((هذا بابٌ من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه: وذلك قولك: "عجبت من ضربٍ زيدًا" فمعناه أنه يضرب زيدا، وتقول "عجبت من ضربٍ زيدًا بكرٌ"، و "من ضربٍ زيدٌ عمرًا" إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيدٌ عمرًا، ويضرب عمرًا زيدٌ... وتقول: "عجبت من ضربِ زيدٍ وعمروٍ" إذا أشركت بينهما، كما فعلت ذلك في الفاعل. ومن قال: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا" قال: "عجبتُ له من ضربِ زيدٍ وعمرًا" كأنّه أضمر: ويضرب عمرًا، أو وضرب عمرًا. قال رؤبة:

قــد كنت داينتُ بــها حسّانــا
مخــافةَ الإفــلاس واللّـيــانا
يُحْسِن بيعَ الأصــلِ والقيــانا))[١٠٥].

وقال أيضا: ((وتقول في هذا الباب: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ" إذا أشركتَ بين الآخرِ والأول في الجارّ؛ لأنه ليس في العربية شيءٌ يعمل في حرف فيمتنع أن يُشْرَكَ بينه وبين مثله. وإن شئت نصبت

---

[١٠٣] نفسه 1/ 66 ــ 68.

[١٠٤] نفسه 28/3 ــ 29.

[١٠٥] نفسه 1/ 189 ــ 192.

المعنى، وتضمر له ناصبًا، فتقول: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا" كأنه قال: ويضربُ عمرًا، أو وضاربٌ عمرًا. ومما جاء على المعنى قول جرير:

جئني بمثلِ بني بدرٍ لقومهم   أو مثلَ أسرةِ منظورِ بن سيّارِ

وقال كعب بن جعيل التغلبي:

أَعِنّي بخَــوّارِ العِــنان تخــالُــه   إذا راح يَردي بالمـــــدجَّجِ أَحْرَدا
وأبيضَ مصقولَ السِّطامِ مُهَــنَّدًا   وذا حَلَقٍ من نســجِ داودَ مُسْــرَدا

فحمله على المعنى، كأنه قال: وأعطني أبيضَ مصقول السطام، وقال: هاتِ مثلَ أسرة منظور بن سيّار))[١٠٦].

وقال بعد ذلك: ((ولو قلت: "هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا جاز على إضمار فعل، أي: وضربَ زيدًا. وإنما جاز هذا الإضمارُ لأنّ معنى الحديث في قولك "هذا ضاربُ زيدٍ": هذا ضربَ زيدًا، وإن كان لا يعمل عملَه، فحُمل على المعنى، كما قال جلّ ثناؤه ﴿ولحمِ طيرٍ مما يشتهون* وحورٌ عينٌ﴾ [الواقعة 21، 22] لّما كان المعنى في الحديث على قوله: "لهم فيها" حمله على شيء لا ينقض الأولَ في المعنى، وقد قرأه الحسن. ومثله قول الشاعر:

يَهدي الخميسَ نجادًا في مطالعها   إما المِصـــاعَ وإمّا ضربةٌ رُغُبُ

حمله على شيء لو كان عليه الأولُ لم ينقض المعنى. ومثله قول كعب بن زهير:

فلم يجـــــدا إلا مُناخَ مطــيةٍ   تَجافى بها زورٌ نبــيلٌ وكَلْــكَلُ
ومَفْحَصَها عنها الحصا بجرانها   ومثنى نــواجٍ لم يخنهنَّ مَفْــصِلُ
وسُمْــرٌ ظِماءٌ واتَرَتْهُنَّ بعد ما   مضت هجعةٌ من آخرِ الليلِ ذُبَّلُ

كأنه قال: وثَمَّ سمرٌ ظماءٌ. وقال:

بادت وغَيَّرَ آيَهُنَّ مع البــلى   إلا رواكدَ جمرُهُــنَّ هَباءُ
ومُشَجَّجٌ أمّا سَــواءُ قَذالِــهِ   فبدا وغَيَّرَ ســارَهُ المَعْــزاءُ

لأنّ قوله: "إلا رواكد" هي في معنى الحديث: بها رواكد، فحمله على شيء لو كان عليه الأول لم ينقض الحديث))[١٠٧].

وقال: ((لو قلت: "مررتُ بعمرٍو وزيدًا" لكان عربيًّا، فكيف هذا ؟ لأنه فعلٌ والمجرورُ في موضع مفعولٍ منصوبٍ، ومعناه: أتيت، ونحوُها، تحمل الاسم إذا كان العامل الأوّل فعلا وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى، كما قال جرير:

---

[١٠٦] نفسه 1/ 169 ــ 170.

[١٠٧] نفسه 1/ 171 ــ 174.

جئني بمثلِ بني بدر لقومهم   أو مثلَ أسرة منظور بن سيّار

ومثله قول العجاج:

يذهبن في نجدٍ وغورًا غائرًا

كأنه: قال: ويسلكن غورًا غائرًا؛ لانّ معنى يذهبن فيه: يسلكن))[١٠٨].

ويعلل سيبويه وأستاذُه الخليلُ إتباعَ المنادى المبني على الضم بالرفع بأنَّ حركةَ البناء التي هي الضمة أشبهت حركةَ المرفوع من حيث إنها ضمة أيضًا، فلم يفصل المتكلمُ بين حركة البناء وحركة الإعراب فسبق إلى ذهنه أنهما سواء. قال سيبويه: ((قال [أي: الخليل]: من قِبَل أنَّ كلَّ اسم مفرد في النداء مرفوع أبدًا... فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنـــزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفَه إذا كان مفردًا بمنـــزلته))[١٠٩].

ومن ذلك حمل تابع اسم لا النافية للجنس عل اللفظ تارة، وعلى الموضع أخرى[١١٠].

ومن ذلك أيضا ما ترجم له سيبويه بباب ما أجري على موضع "غير" لا على ما بعد غير، وقال: ((زعم الخليلُ ـــ رحمه الله ـــ ويونسُ جميعًا أنه يجوز "ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو"، فالوجهُ الجرُّ؛ وذلك أنّ "غير زيد" في موضع "إلا زيد" وفي معناه، فحملوه على الموضع، كما قال:

فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا))[١١١].

وإذا أنعمت النظر في تعليل سيبويه لإلغاء عملَ أفعال القلوب إذا تأخرت تجده يبني ذلك على هذا الأصل، ويرى أن المتكلم يُعمل الفعلَ على ما انبنى في ذهنه أولا وأمضى كلامه عليه. قال في قول الشاعر:

أبالأراجيزِ يا ابنَ اللؤْمِ توعدُني   وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخَوَرُ

ما نصه: ((أنشدناه يونسُ مرفوعًا عنهم. وإنما كان التأخيرُ أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقينَ ثم يدركه الشكُّ، كما تقول: "عبد الله صاحبُ ذاك بلغَني"، وكما قال: "من يقولُ ذاك تدري" فأخَّرَ ما لم يعمل في أول كلامه. وإنما جعل ذلك فيما بَلَغَهُ بعد ما مضى كلامُه على اليقين وفيما يدري. فإذا ابتدأ كلامَهُ على ما في نيته من الشك أعمل الفعلَ، قَدَّمَ أو أخَّرَ، كما قال: "زيدًا رأيتُ" و "رأيتُ زيدًا". وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت،

---

[١٠٨] نفسه 1/ 94.

[١٠٩] نفسه 2/ 183.

[١١٠] انظر السابق نفسه 2/ 291 ـــ 295.

[١١١] نفسه 2 / 344.

وذلك قولُكَ: "زيدًا أخاك أظنُّ" فهذا ضعيف كما يضعف "زيدًا قائمًا ضربتُ"؛ لأنّ الحدَّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل))[١١٢].

ويحمل سيبويه نصبَ الاسم المتقدم على فعل لا يصل إلى المفعول بنفسه على هذا المحمل، فإنه إنما انتصب لأن المتكلم حين نطق بالفعل لم يدقق فيما نطق، أمما يتعدّى بنفسه أم مما لا يتعدى إلا بالحرف، فالمتكلم يسيطر على عقله حين نطقه بالفعل دلالة ذلك الفعل على الحدث وأن هذا الحدث يقع على الاسم الذي فاه به، فهو كأنه توهم أن الفعل إذ ذاك متعدّ. ثم يزيد ذلك الأمر تأكيدًا في نفسه إن هو ابتدأ بالفعل، فَيُجري كلامَه بعد ذلك على أن الحدثَ واقعٌ على الاسم. وهذا ما أخذه النحاة بعد ذلك ليضعوه قانونًا ينصُّ على ترجيح النصب إن كان عطف الاسم على جملة فعلية قبله، بخلاف إن كان المتقدم جملة اسمية. أما تقديرهم الفعل غير المتعدي بفعل متعدّ كتقدير "مررت" بـــ "جاوزت" وتقدير "ضربت أخاه" بـــ "أهنته" فينبغي في نظري أن يكون على اعتبار أن المتكلم توهَّم أنه نطق بما شابه هذه العبارات مما يصل إلى الفعل بنفسه، وأن يكون على اعتبار ما يقتضيه أصلُ العبارة الذي ليس فيه مخالفة للقياس. قال سيبويه: ((وإذا قلتَ: "مررتُ بزيدٍ وعمرًا مررتُ به" نصبتَ وكان الوجهَ؛ لأنك بدأت بالفعل، و لم تبتدئ اسمًا تبنيه عليه، ولكنك قلت: فعلتُ، ثم بنيت عليه المفعولَ وإن كان الفعلُ لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة، فكأنك قلت: مررتُ زيدًا. ولولا أنه كذلك ما كان وجه الكلام: زيدًا مررت به، وقمتُ وعمرًا مررتُ به. ونحو ذلك قولك: "خَشَّنْتُ بصدره" فالصدرُ في موضع نصبٍ وقد عملت الباء. و﴿كفى باللهِ شهيدًا بيني وبينكم﴾ [الرعد 43] إنما هي كفى اللهُ، ولكنك لما أدخلتَ الباءَ عَمِلَتْ والموضعُ موضعُ نصب وفي معنى النصب. وهذا قول الخليل رحمه الله))[١١٣].

وقال: ((وزعم أبو الخطاب أنّ ناسًا من العرب يقولون: "ادعِهْ" من "دعوتُ" فيكسرون العين. كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة؛ إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم. فكسروا حيث كانت الدال ساكنة؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: "رُدِّ يا فتى". وهذه لغة رديئة. وإنما هو غلط، كما قال زهير:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا))[١١٤].

وسيبويه يحمل منع صرف "سراويل" على توهم العربي أنه من قبيل ما شابهه في صيغته من الكلام العربي؛ لأنّ المتكلم اعتاد منع صرف مثيله، فمنعه غير ملتفت ولا آبه بالفرق بينه وبين تلك الألفاظ، ذلك الفرق الذي لا يهم إلا دارسي اللغة دون متكلميها. يقول: ((وأما "سراويل" فشيء واحد، وهو

---

[١١٢] نفسه 1 / 120.

[١١٣] نفسه 1 / 92. وانظر أيضا 1/ 93، وينظر أيضًا: عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 234 ــ 235.

[١١٤] سيبويه: الكتاب 4 / 160.

أعجمي أعرب كما أعرب "الآجرّ"، إلا أنّ سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف في نكرة ولا معرفة))[١١٥].

وفي جانب الأبنية وما حصل فيها من ذهول المتكلم عن القياس المنطقي الذي كان ينبغي لها أن ترد عليه، وذهاب الذهن في بناءٍ إلى قياس بناء آخر يشتبه به ويتداخل معه، يقول سيبويه: ((فأما قولهم "مصائب" فإنه غلط منهم؛ وذلك أنهم توهموا أن "مُصيبة" فَعيلة، وإنما هي مُفْعِلَة... وقالوا "مصيبة ومصائب" فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف))[١١٦]. وفي تداخلها بحيث يصير الأمر إلى تصحيح ما حقه الإعلال أو إعلال ما حقه التصحيح قال في تصحيح "اجتوروا": ((.. إذ توهموا تفاعلوا))[١١٧].

(4 / 3 ــ 2) ــ فإذا انتقلنا إلى أئمة النحو الآخرين من المتقدمين وجدنا الكسائي مثلا لا يتردد في تخريج منع صرف "أشياء" على توهمهم الألف الممدودة فيها أنها ألف التأنيث المقتضية للمنع كـــ "حمراء" واشتباهها بها، وهو الرأي المشهور عنه[١١٨]. وعارضه الخالفون؛ لأنهم يحسبون أن رأيه هذا يقتضي إثبات الجهل والغفلة للعرب والبعد عن الحكمة في لغتهم، فحكموا فيها بقلبٍ مكانيٍّ لا دليل عليه ولا موجب للقول به إلا المنع من الصرف[١١٩]. ويذهب أيضًا في تعليل جمع العرب "مسيل" على "مسلان" إلى أنهم توهموا ميمها الزائدة أصلية، فعوملت معاملة "قفيز" و"قفزان" وحقها أن تكون "مسيل" و"مسايل". وكما توهموا زيادة الياء في مفرد مصائب ومعائش، وأصالة الميم في تمسكن وتمدرع وتمندل[١٢٠].

(4 / 3 ــ 3) ــ ويصرح الفراء في توجيه معنى قوله تعالى ﴿ولا مستأنسين﴾ (الأحزاب 53) بما يفيد أن التوهم أمر وارد في لغة العرب عند النطق بكل تركيب يشبه ما في الآية، إذ يقول: ((ولو جعلت المستأنسين في موضع نصب تتوهم أن تتبعه بـــ "غير"؛ لَمَّا أن حلت بينهما بكلام، وكذلك كل معنى احتمل وجهين ثم فرقت بينهما بكلام، جاز أن يكون الآخر معربًا بخلاف الأول. ومن ذلك قولك: "ما أنت بمحسنٍ إلى من أحسن إليك ولا مجملا" تنصب المجمل وتخفضه، الخفض على إتباعه المحسن والنصب على أن تتوهم أنك قلت: ما أنت محسنًا))[١٢١]. ويوجه الفراء أيضًا رفع ﴿والصابئون﴾ (المائدة 69) بأن

---

[١١٥] السابق 3/ 229.

[١١٦] نفسه 4 / 356.

[١١٧] نفسه 4 / 346.

[١١٨] ينظر الرضي: شرح الشافية 1 / 29.

[١١٩] يرى ابن الحاجب أن دليل القلب هنا هو ترك الصرف بلا علة، على أصح الأقوال، وهو محذور. وأضاف الرضي أن ترك القول بالقلب في أشياء وتخريجه على مذهب الأخفش والفراء يؤدي إلى محذور آخر هو حذف الهمزة حذفًا غير قياسي؛ لأنهما يريان أن أصله "أشيئاء". ينظر ابن الحاجب: الشافية في علم التصريف ص29، وشرحها للرضي 1 / 21 ــ 30.

[١٢٠] ينظر الرضي: شرح الشافية 1 / 29.

[١٢١] الفراء: معاني القرآن 2 / 347 ــ 348.

عدم ظهور النصب في "الذين" في المعطوف عليه ﴿إن الذين﴾ هو سبب التوهم المؤدي إلى رفع المعطوف[١٢٢]. وفي الأبنية نَقَلَ عنه ابنُ جني في اختلاط الأبنية الواوية باليائية توجيهَهُ لقولهم "كينونة" و"قيدودة" بالياء ((لأنها جاءت على أمثلة مصادر بنات الياء في أكثر الأمر، نحو صار صيرورة، وسار سيرورة، وطار طيرورة، وبان بينونة، ونحو ذلك))[١٢٣]. وقال في تفسير قوله تعالى ﴿اهتزت وربت﴾ (الحج 5): ((قرأ أبو جعفر المدني: "وربأت" مهموزة. فإن كان ما ذهب إلى "الربيئة" الذي يحرس القوم فهذا مذهب... فإن لم يكن أراد من هذا هذا فهو من غلطٍ قد تغلطه العربُ، فتقول: حلأت السويق، ولبَّأت بالحج، ورثأت الميت))[١٢٤].

(4 / 3 ــ 4) ــ وقال أبو عبيدة: ((﴿فأصدق﴾ نصبت على جواب بالفاء للاستفهام منصوب، تقول: من عندك فآتيك، هلاّ فعلت كذا فأفعل كذا وكذا. ثم تبعتها ﴿وأكن من الصالحين﴾ بغير الواو... يجوز الجزم على غير موالاة ولا شركة "وأكون" ولكنه أشركه في الكلام الأول، كأنه قال: هلاّ أخرتني أكن. فهذه الفاء شركة في موضع الفاء الأولى، والفاء الأولى التي في "فأصدق" في موضع الجزم، قال:

إذا قصرت أسيافنا كان وصلُها   خطانا إلى أعدائنا فنضاربِ[١٢٥]))

(4 / 3 ــ 5) ــ وقال المبرد: ((فممّا جاء نعتا على الموضع ــ وهو ههنا أحسن ــ قول الله عز وجل ﴿ما لكم من إله غيرُه﴾ إن شئت كان "غيره" استثناءً، وإن شئت كان نعتًا على الموضع. وإنما كان هو الوجه لأنّ "من" زائدة لم تحدث في المعنى شيئا، و"لا" ليست كذلك؛ لأنها أزالت ما كان موجبًا، فصار بها منفيًّا. فمن ذلك قوله:

ورَدَّ جازِرُهم حرفًا مُصَرَّمةً   ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحُ

والعطف يجري هذا المجرى. فمن جعل المعطوف على الموضع قال: "لا حولَ ولا قوّةً إلا بالله" حمل الثاني على الموضع. ونظير هذا قوله:

فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

حمل الثاني على الموضع، كأنه قال: "فلسنا الجبالَ ولسنا الحديدا". ومثله قول الله عز وجلّ ﴿فأصدقَ وأكُنْ﴾ لولا الفاء كان "أصدق" مجزومًا، كما أنه لولا الباء لكانت "الجبال" منصوبة؛ لأنه خبر ليس. ومثله قولك: "إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو"، وقول الله عز وجلّ ﴿أنّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُه﴾ [التوبة

---

[١٢٢] ينظر السابق 1 / 79، والأنباري: الإنصاف 1 / 186.

[١٢٣] ابن جني: المنصف 2 / 12.

[١٢٤] الفراء: معاني القرآن 2 / 216.

[١٢٥] أبو عبيدة: مجاز القرآن 2 / 259.

3] فالأجود في الثاني أن تحمل على الموضع؛ لأنّ "إنّ" دخلت على ما لو لم تدخل عليه لكان مبتدأ و لم يتغير المعنى بدخولها))[١٢٦].

(4 / 3 ــ 6) ــ وفي أصول ابن السراج: ((فأما قول الله عز وجل ﴿يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم﴾ [الصف 10] ثم قال ﴿تؤمنون بالله﴾ فإنّ أبا العباس رحمه الله يقول: ليس هذا الجواب، ولكنه شرح ما دُعوا إليه، والجواب: ﴿يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم﴾ [الصف 12]. فإن قال قائل: فهّلا كان الشرح "أن تؤمنوا بالله" لأنه بدل من "تجارة"؟ فالجواب في ذلك: أنّ الفعل يكون دليلا على مصدره، فإذا ذكرتَ ما يدل على الشيء فهو كذكرك إياه؛ ألا ترى أنهم يقولون: من كذب كان شرًّا له، يريدون: كان الكذبُ. وقال الله عز وجلّ ﴿ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم﴾ [آل عمران 180] لأنّ المعنى: البخل خيرٌ لهم، فدلّ عليه بقوله ﴿يبخلون ﴾. وقال الشاعر:

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى

المعنى: عن أن أحضر الوغى، فأنْ والفعل كقولك: عن حضور الوغى، فلما ذكر "أحضر" دلّ على الحضور. وقد نصبه قومٌ على إضمار "أن" وقدموا الرفع. فأما الرفع فلأنّ الفعل لا يُضمر عامله؛ فإذا حذف رفع الفعل، وكان دالا على مصدره بمنـــزلة الآية، وهي ﴿هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم﴾ ثم قال ﴿تؤمنون بالله﴾. وكذلك لو قال قائل: ما يصنع زيد؟ فقلت: يأكل، أو يصلّي، لأغناك عن أن تقول: الأكل والصلاة))[١٢٧].

وقال: ((وتقول: "هذا ضاربُك وزيدًا غدًا" لّما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر المجرور حملته على الفعل كقوله تعالى ﴿إنا منجوك وأهلَك﴾ [العنكبوت 33] كأنَّهُ قال: منجّون أهلَك، و لم تعطف على الكاف المجرورة. واعلم أنّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى فقلت: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو"، و"معطي زيدٍ الدراهم أمس وعمرٍو" جاز لك أن تنصب عمرًا على المعنى؛ لبعده من الجارّ، فكأنك قلت: وأعطى عمرًا. فمن ذلك قوله سبحانه ﴿وجاعل الليلِ سكنا والشمسَ والقمر حسبانا﴾))[١٢٨].

وقال أيضا: ((تقول: "هذا معطي زيدٍ أمس الدراهمَ" بعد الإضافة نصبت الدراهم [في الأصل: أضفت الدراهم]. قال أبو العباس: وليس كذلك لأنك أعملت فيها "معطي" هذه التي ذكرنا، ولكن جاءت "الدراهم" بعد الإضافة، فحملت في النصب على المعنى؛ لأنك ذكرت اسما يدلّ على فعل ولا موضع لما بعده إذ كان قد استغني بالتعريف، فحملته على المعنى الذي دلّ عليه ما قبله. وكذلك لو قلت:

---

[١٢٦] المبرد: المقتضب 4 / 369 ــ 371، وينظر أيضًا 4 / 152 ــ 154، 195.

[١٢٧] ابن السراج: الأصول 2 / 176 ــ 177.

[١٢٨] السابق 1 / 128.

"هذا ضارب زيد أمس وعمرا" لجاز، والوجه الآخر الجرّ؛ لأنهما شريكان في الإضافة، ولكنّ الحمل على المعنى يحسن إذا تراخى ما بين الجار والمجرور. ومن ذلك حمل على "جَعَلَ الليلَ سكنا" قول الله عز وجلّ ﴿وجاعل الليلِ سكنًا﴾ لأن الاسم دلّ على ذلك. ولو قال قائل: "مررت بزيدٍ وعمرًا" [في الأصل: وعمرو] لجاز؛ لأنّ "بزيدٍ" مفعول، والواصل إليه الفعل بحرف في المعنى كالذي يصل إليه الفعل بذاته؛ لأنّ قولك: "مررتُ بزيدٍ" معناه: أتيتُ زيدًا، إلا أنّ الجرَّ الوجهُ؛ للشركة))[١٢٩].

وفي اشتباه الأبنية الواوية واليائية يقول: ((قال سيبويه: ومن العرب من يقول في ناب: نويب، فيجيء بالواو؛ لأن هذه الألف يكثر إبدالها من الواوات. وهو غلط منه [أي من العربي]))[١٣٠].

(4 / 3 ــ 7) ــ وقال أبو عليّ الفارسي: ((قوله ﴿لولا أخرتّني إلى أجل قريب فأصدّقَ وأكُنْ من الصالحين﴾ القراءة في "أكن" على ضربين: الجزم والنصب. فمَن جَزَمَ حمله على موضع "فأصدق" جزم بأنه جواب الأمر؛ وذلك أنّ قوله "لولا أخرتني" معناه: أخِّرني، فكما أنه لو قال: "أخّرني أشكرْك" جزم "أشكر" لكونه في موضع جواب الجزاء، كذلك إذا قال "لولا أخرتني" من حيث كان معنى "لولا" في هذا الموضع الأمرُ والتحضيض.ومثل ذلك ﴿فذرهم يخوضوا﴾ [الزخرف 83] و﴿ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ﴾ [الحجر 3] كما أن "يأكلوا ويتمتعوا" قد جزم بأنه جواب الشرط الذي دلّ الأمر عليه كذلك قوله "فأصدق" في موضع جزم؛ لأنه لو لم يدخل الفاء لكان: لولا أخرتني أصَّدَّقْ، فإذا كان كذلك علمت أن الفاء مع الفعل المنصوب الذي بعد الفاء في موضع جزم، فإذا حصل في موضع الجزم جاز أن تعطف الفعل الذي بعده على هذا الموضع، كما أنك لو قلت: "أخّرني أصّدقْ وأكنْ" كان معطوفًا على الجزم الظاهر في "أصّدّقْ" كما تعطفه إذا ألحقت الفاء على هذا الجزم المستحقّ في الموضع. ومثلُ الجزم على موضع الفاء وما بعدها قراءةُ من قرأ ﴿من يضلل الله فلا هادي له ويذرْهم﴾ [الأعراف 186] فعطف "ويذرهم" على موضع الفاء وما بعدها. ألا ترى الفاء وما بعدها واقعين في موضع فعل مجزوم، لو قلت: "من يضلل الله يعذبه" لظهر هذا الجزم في لفظ الفعل، فكذلك عطفت على موضعه. فقوله "ويذرهم" مثل قوله "وأكن من الصالحين". ومثل ذلك قول الشاعر:

أيّا سلكت فإنني لك مبغض   وعلى انتقاصك في الحياة وأزددِ

ومثله قول أبي دؤاد:

فأبلوني بليتكم لعلّي   أصالحُكم وأستدرجْ نويّا

فعطف "وأستدرج" على الفاء المقدرة قبل "لعلّ" وما بعدها. وكذلك الجزم في "وأكن" مثل البيتين والآية التي تلونا. فهذا وجه الجزم))[١٣١].

---

[١٢٩] نفسه 2 / 13.

[١٣٠] نفسه 3 / 38.

وقال: ((وأما من جزم فقال ﴿ونكفرّْ عنكم﴾ فإنه حمل الكلامَ على موضع قوله ﴿فهو خير لكم ﴾؛ لأن قوله "هو خير لكم" في موضع جزم. ألا ترى أنه لو قال: وإن تخفوها يكنْ أعظم لأجركم، لجزم. فقد علمت أن قوله "فهو خير لكم" في موضع جزم، فحمل قوله "ويكفر" على الموضع. ومثل هذا في الحمل على الموضع أنّ سيبويه زعم أن بعض القراء قرأ ﴿من يضلل الله فلا هادي له ويذرْهم ﴾؛ لأن قوله "فلا هادي له" في موضع جزم، مثل قوله "فهو خير لكم". ومثله في الحمل على الموضع قوله تعالى ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصّدق وأكن﴾ حمل قوله "وأكن" على موضع قوله "فأصّدق" لأن هذا موضع فعل مجزوم، لو قال: "أخرني إلى أجل قريب أصدق" لجزم. فإذا ثبت أن قوله "فأصدق" في موضع فعل مجزوم حمل قوله "أكن" عليه. ومثل ذلك قول الشاعر:

أنّى سلكت فإنني لك كاشحٌ   وعلى انتقاصك في الحياة وأزددِ

فحمل قوله: "وأزدد" على موضع قوله: "فإنني لك كاشح". ومثله قول الآخر، وأظنه أبادؤاد:

فأبلوني بليتكم لعلّي   أصالحكم وأستدرج نويّا))[١٣٢].

والفارسي يوجه كثيرا من النصوص هذا التوجيه في كثير من كتبه، لم نرد الإطالة بإيراد جميعها[١٣٣].

(4 / 3 ــ 8) ــ فإذا انتقلنا إلى تلميذه ابن جني وجدناه يعقد بابا في الخصائص في أغلاط العرب، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وسبق أن ذكرنا أنه قال في مستهل هذا الباب: ((كان أبو علي رحمه الله يري وجه ذلك، ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به؛ فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد))[١٣٤]. ونجده يعقد بابًا آخر للحمل على المعنى[١٣٥] يقول فيه: ((والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدًّا. ومنه قول الله تعالى ﴿ألم تر إلى الذي حاجّ إبراهيم في ربه﴾ ثم قال ﴿أو كالذي مرّ على قرية﴾. قيل فيه: إنه محمول على المعنى، حتى كأنّه قال: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم في ربّه أو كالذي مرّ على قرية، فجاء بالثاني على أنّ الأول قد سبق كذلك. ومنه إنشادهم بيت امرئ القيس:

ألا زعمت بسباسة اليوم أنني   كبرت وألا يحسنَ اللهو أمثالي

---

[١٣١] الفارسي: المسائل العضديات 119 ــ 120.

[١٣٢] الفارسي: الحجة للقراء السبعة 2 / 400 ــ 401، وانظر له أيضا التعليقة على كتاب سيبويه 2 / 207 ــ 208. وانظر مثل هذا القول في ابن المؤدب: دقائق التصريف ص37.

[١٣٣] انظر مثلا الفارسي: التعليقة 2 / 151 ــ 152، 167 ــ 168، 203 ــ 204.

[١٣٤] ابن جني: الخصائص 3 / 276.

[١٣٥] السابق 2 / 413 ــ 437.

بنصب "يحسن"، والظاهر أن يرفع؛ لأنّه معطوف على "أنّ" الثقيلة، إلا أنه نصب؛ لأنّ هذا موضع قد كان يجوز أن تكون فيه "أنْ" الخفيفة، حتى كأنّه قال: ألا زعمت بسباسة أنْ يكبرَ فلان، كقوله تعالى ﴿وحسبوا ألا تكونَ فتنة﴾ [المائدة 71] بالنصب. ومن ذلك قوله:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

لأنّ هذا موضع يحسن فيه "لست بمدرك ما مضى". ومنه قوله سبحانه﴿ فأصّدّقَ وأكنْ﴾، وقوله:

فأبلوني بليتكم لعلّي   أصالحكم وأستدرجْ نويّا

حتى كأنه قال: أصالحكم وأستدرج نويا))[١٣٦].

ويذكر ابن جني في مواضع لا تكاد تحصر في كتبه شواذ الأبنية والصيغ التي اشتبهت على المتكلم وتداخلت مع غيرها نحو همز "معائش"، ومثلُها همز "الحائط"[١٣٧]. و"الحائش" و"العائر"، قال: ((وعليه قالوا: الحائش، والعائر للرمد، وإن لم يجريا على الفعل لما جاءا مجيء ما يجب همزه وإعلاله في غالب الأمر))[١٣٨]. و((قد حكيت عنهم منارة ومنائر، ومزادة ومزائد))[١٣٩]. وفي جمع ديوان على دياوين يثبت أنه ((مما أُجري فيه غير اللازم مُجرى اللازم. فهذا إنما فعله في الجمع؛ لأنه لمّا همّ بالجمع تخيّل الياء كأنها لازمة، بخلاف ما كان يعتقد منها قبل إرادته الجمع. ويجوز أن يكون تخيّل الياء في "ديوان" لازمة ثم لم تقلب، فجرى مجرى "ضيون" على شذوذه))[١٤٠]. ومن شواذ الجمع أيضًا ((قولهم ملامح إنما هو في القياس جمع ملمحة لا جمع لمحة. وسمحاء إنما هو جمع سميح في القياس لا سمح. ومشابه إنما هو جمع مشبه لا شبه. فكأنهم قد نطقوا بملمحة وسميح ومشبه لما جاء الجمع عليها))[١٤١].

(4 / 3 ــ 9) ــ ويقول الباقولي: ((ومن قال ﴿وأرجلِكم﴾ [المائدة 6] بالجرّ فهو جرّ على الجوار، كما قرأ بعضهم ﴿وكلّ أمرٍ مستقرٍّ﴾ [القمر 3] فجرّ "مستقر" لأنه جاور الاسم المجرور. ومثله ما حكاه سيبويه من قولهم: "هذا جحر ضبّ خربٍ"، أراد: خربٌ، فجرّ. فهذا وجه الجرّ، دون ما قاله قوم من أنه مجرور لأنه معطوف على الرؤوس، وأنّ مسح الرجل واجب))[١٤٢].

وقال أيضا: ((قوله تعالى ﴿ومن الذين قالوا إنا نصارى أخذنا ميثاقهم﴾ [المائدة 14] ، تعلّق "من" من قوله "ومن الذين قالوا" اختلف الناس فيه. فقال قوم: هو محمول على قوله ﴿ولقد أخذ الله ميثاق بني

---

[١٣٦] نفسه 2 / 425 ــ 426.

[١٣٧] نفسه 1 / 121.

[١٣٨] نفسه 1 / 15، وانظر 1 / 120.

[١٣٩] نفسه 3 / 28.

[١٤٠] ابن جني: المنصف 2 / 32.

[١٤١] السابق 1 / 17.

[١٤٢] الباقولي: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1 / 341.

إسرائيل﴾ [المائدة 12] لأنّ معناه: لقد أخذ الله ميثاقًا من بني إسرائيل، فلمّا كان المعنى لا يتغيّر جاء "ومن الذين قالوا" على المعنى. ومثله ما أنشده سيبويه:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى))[١٤٣].

وقال أيضا: ((قوله تعالى ﴿يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤٍ﴾ [الحج 23]، و﴿لؤلؤًا﴾ بالجرّ والنصب. فالجرّ على أن تكون الأساور من الذهب ومن اللؤلؤ، أي: منهما جميعًا. والنصب بالحمل على موضع الجار والمجرور، وهو قوله "من أساور" كما أجازوا "مررت بزيدٍ وعمرًا". ويجوز أن يكون قوله "ولؤلؤًا" على تقدير: ويُعطون لؤلؤًا، فاستُغني عن ذكر "يُعْطَون" بذكر "يحلّون" في أوّل الكلام، كما روي عن أبّي: ﴿وحورًا عينًا * كأمثال اللؤلؤ المكنون﴾ [الواقعة 22، 23] على معنى: يُعطون حورًا عينًا، فاستغنى عن ذكر "يعطون"؛ لأن قوله ﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون * بأكواب وأباريق﴾ [الواقعة 17، 18] يدلّ على أنهم يعطون أيضًا حورًا عينًا))[١٤٤].

(4 / 3 ــ 10) ــ وتورد كتب الألفاظ، ككتب الصرف والمعاجم، تصاريف ألفاظ هائلة العدد جاءت على غير ما يقتضيه قياس التصريف فيها، إما لأن قياس غيرها اشتبه بقياسها، أو لأن المتكلم نطق بالصيغة دون استحضار تصريف آخر للصيغة لا يتبين للمتكلم مدى الانحراف الذي وقع فيه إلا في ضوء استحضاره. ومعلوم أن المتكلم بالسليقة لا يستحضر الصيغة أو يفكر فيها عند إتيانه بصيغة أخرى متصرفة منها أو متفرعة عنها. ومن أكثر الأمثلة على التوهم في الصيغ وأشيع نماذجها ألفاظُ الجمع. وقد لحظ القدماء ذلك فأكدوا كثرة الشذوذ في باب الجمع خاصة[١٤٥]. ربما لأن المتكلم يحتاج إلى التعبير عن الجمع في كلامه كثيرًا، وصيغ الجمع كثيرة جدًّا، فيأتي بما خفَّ على لسانه غير ملتفت في أحايين كثيرة إلى ما عليه بناء الواحد، أو يجد أن الصيغة ستلتبس بغيرها ويغمض المراد لو جاءت على مقتضى القياس، فيأتي لذلك جمع الشيء على غير ما يقتضيه قياس واحده.

من ذلك أنهم ((قالوا ليلة وليالٍ، كأنه جمع ليلاة. وقالوا: حظ وأحاظ، كأنه جمع أحظ. وقالوا: رهط وأراهط، كأنهم جمعوا أرهط. وكذلك قالوا: كراع وأكارع، كأنهم جمعوا أكرع. وكذلك قولهم باطل وأباطيل، كأنهم جمعوا إبطيل. وكذلك حديث وأحاديث، كأنهم جمعوا أحدوثة. وقالوا: عروض وأعاريض، كأنهم جمعوا إعريض وإقطيع. ومن ذلك قولهم: توءم وتؤام، وظئر وظؤار، ورخل ورخال. ومن ذلك قولهم كروان للواحد، وجمعه كروان... ومن ذلك قولهم: مطايب الجزور، وأطايبها، كأنه جمع أطيب ومطيب. وقالوا: أمّ وأمّات على اللفظ... ومن الجمع الشاذ قولهم: واد وأودية، كأنه جمع وديّ.

---

[١٤٣] السابق 1 /343 ــ 344.

[١٤٤] نفسه 2 / 900 ــ 901.

[١٤٥] قال الرضي: "اعلم أن جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع". شرح الشافية 2 / 89.

وقالوا سيّد وسادة، كأنه جمع سائد، كما قالوا: قائد وقادة. قالوا: ذكر ومذاكير، كأنهم فرقوا بين الذكر الذي هو الفحل والذكر الذي هو العضو. وقالوا: محاسن وجهه، جمع أحسن، كأنه جمع محسن. ومشابه جمع شبه. ومن الشاذ قولهم في جمع شمال: شمائل، قال الله عز وجل ﴿عن اليمين والشمائل سجدا ﴾ (النحل 48) لأنها مؤنثة، فكأنهم جمعوا شمالة، كما قالوا: حمالة وحمائل. ومن الشاذ قولهم في مسيل الماء: أمسلة ومسلان،كما قالوا: جريب وأجربة وجربان. ومن الجمع الشاذ قولهم في بلصوص، وهو طائر: بلنصى. وقالوا: قوس وقسي... وقالوا: ناقة وأينق... دخان ودواخن، وعثان وعواثن، وقالوا: عيد وأعياد))[١٤٦]. ومن ذلك أيضا: كمء وكمأة، وجبء وجبأة، وظؤر وظؤرة، وصاحب وصحبة، وكسرى وأكاسرة، وحاجة وحوائج، وندى وأندية[١٤٧]. ومن ذلك ما نقله أبو عليّ عن أبي عبيدة في قوله تعالى ﴿أبابيل﴾ (الفيل 3) أنهم ((لم يعرفوا له واحدا. ومثل ذلك ما حكاه سيبويه في قولهم "ماهج" و لم يستعملوا له واحدا... وقالوا: حرائر... وقالوا: كنة وكنائن))[١٤٨]. وقال سيبويه: ((وإنما النصارى جماع نصران ونصرانة... فجاء على هذا كما جاء بعض الجميع على غير ما يستعمل واحدًا في الكلام نحو مذاكير وملامح))[١٤٩]. والنماذج غير ما ذكرناه كثيرة جدًّا[١٥٠].

ومما يكثر فيه التوهمُ من الألفاظ أيضًا اشتقاقُ لفظٍ يرى المتكلم أنه من قبيل، وهو من قبيل آخر، فيأتي بالمشتقات الصرفية كاسم الفاعل أو الصفة المشبهة أو المنسوب أو المصغر أو غير ذلك، على وجه مخالف لمقتضى قياسه. من ذلك ما حكاه ابن جني من أن رجلا مات نساؤه شيئا فشيئا، فقال:

غدا مالكٌ يرمي نسائي كأنّما   نسائي لسهمي مالكٍ غرضان
فياربِّ فاترك لي جهينة أعصرا   فمالكُ موتٍ بالقضاء دهاني

((وحقيقة لفظه غلطٌ وفسادٌ. وذلك أنّ هذا الأعرابيّ لّما سمعهم يقولون: ملك الموت، وكثر ذلك في الكلام، سبق إليه أنّ هذه اللفظة مركبة من ظاهر لفظها، فصارت عنده كأنها "فَعَل"؛ لأن ملكا في اللفظ على صورة "فلك" فبنى منها فاعلا، فقال: مالك موت، وغدا مالك، فصار في ظاهر لفظه كأنه فاعل. وإنما مالك هنا على الحقيقة والتحصيل"مافل" كما أن ملكا على التحقيق مفل))[١٥١]. ومن ذلك ((قولهم

---

[١٤٦] ابن المؤدب: دقائق التصريف 401 ــ 403.

[١٤٧] ينظر السابق 402.

[١٤٨] الفارسي: المسائل العضديات ص 157.

[١٤٩] سيبويه: الكتاب 3 / 255 ــ 256، وينظر 3 / 275.

[١٥٠] ينظر: كتاب سيبويه "باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله و لم يكسر هو على ذلك البناء" 3 / 616 ــ 617. وينظر ما تقدم عن ابن جني في ملامح وسمحاء ودياوين: الفقرة (4 / 3 ــ 8).

[١٥١] ابن جني: الخصائص 3 / 276 ــ 277.

"شديد" كأنهم قد قالوا فيه "شددت" وإن لم يجيئوا به. قال سيبويه: استغنوا بافتقر واشتد عن فقرت وشددت))[١٥٢].

ومن هذا القبيل ــ فيما أرى ــ ما شذ من أبنية أبواب الأفعال الثلاثية الستة. فالعربيّة اتخذت للإبانة عن المعنى المخالفةَ في حركة عين الفعل الثلاثي بين الماضي والمضارع، كما لحظ ذلك النحاة فخرجوا منه بأقيسة أبواب الثلاثي المعروفة. غير أنّ بعض الأفعال الثلاثية خالف هذا القياس، مخالفةً أحسبها طبعيةً لا غرابة فيها، ما دام الأمر في اللغة على النحو الذي مرّ، بل الغريب المنكور أن لو جاءت الأفعال مطردة في تصرفاتها لا تختلف وهو محال؛ فالمتكلّم لا بد أن يستهويه أمرٌ ما يخرج ببعض لغته عن قياسها كما مر. والقول بتركّب اللغات الذي ذهب إليه ابن جني[١٥٣] ــ وإن بدا اجتهادًا مقبولا لا يسوغ ردُّهُ والقطعُ بخطئه ــ لا يُحتاج إليه إن كان الدافعُ إليه مجردَ دفع البعد عن الحكمة عن العرب ومحاولةَ الوصول بالظواهر إلى أقيسة منطقية لا تنخرم[١٥٤].

وربما بنى المتكلّمُ صيغةَ المضارع لفعل ثلاثي على أنّه في الماضي رباعيّ أو ثلاثي مزيد بحرف، أو العكس؛ ذهولا عن ذلك، إمّا بسبب حركة حرفٍ ما في الكلمة استهوته، فسبق إلى ذهنه أنّها من بنات الأربعة وهي من بنات الثلاثة، أو العكس، وإمّا لكثرة ما يستعمل الفعل في أحد الزمانين دون الآخر، أو لكثرة استعمال صيغة المبني للمفعول، وهي موهمة لأنها مضمومة الأول كالرباعي، أو غير ذلك. فمن ذلك استعمال العرب "لواقح" كأنها من الثلاثي. ومنه عندي ما استعمله العرب من صيغ التفضيل والتعجب من غير الثلاثي نحو "أولاهم" بالمعروف و"أعطاهم" للدراهم[١٥٥]. ومنه ما يجري الآن على ألسنة بعض العارفين، بل بعضهم من المختصين في النحو، من قولهم مثلا: "مُلفت للنظر" بضم الميم، غير مدركين أنه من "لفت" الثلاثي، ولو نبّه لانتبه. ويُسمع من كثيرين ممن لا يجهل مثل هذا في اسم المفعول مما ثانيه ألف نحو "زار": مزار؛ قياسا على المبني للمفعول: يزار. وهكذا. والتمثيل ببعض الأخطاء الشائعة في عصرنا ــ وإن كان الباحثون لا يميلون إليه في إثبات ظواهر الفصحى ــ له دلالته في هذا السياق هنا؛ لأنّ هذه الظاهرة ملازمة للمتكلمين في كل عصر. وذكرت المختصين في النحو لأخرج من ينطق بها جهلا. فإن الدارس المختص ينطق بالألفاظ عارفًا قياسها، حريصًا على ألاّ يقع منه اللحن، فمجيء مثل هذا التوهم منه يدل على أن مجيئه على لسان من ينطق باللغة سليقة غير آبه بالقياس أحرى. ولهذا الأمر

---

[١٥٢] ابن جني: المنصف 1 / 16.

[١٥٣] ينظر ابن جني: الخصائص 1/ 375 فما بعدها.

[١٥٤] قال محمد بن الجبان: ((قياسات النحو تتوقف ولا تطرد، كقميص له جربانات، فصاحبه يخرج رأسه كلّ ساعة من جربان)). السيوطي: بغية الوعاة 1 / 186. وإن العبارات التي من نحو: "حكمة الواضع" و"فصاحة العرب" و"السليقة"... إلخ، التي ترد كثيرًا عند بعض أسلاف اللغويين لا ينافيها كثرة الشذوذ وعدم اطراد الأقيسة؛ إذ لا تقتضي هذه العبارات ألا تكون العربية لغةً، فيها من الظواهر ما في اللغات وينطبق عليها ما ينطبق على غيرها.

[١٥٥] ربما استهوتهم الهمزة التي في أول "أعطى" و"أولى" فاشتبهت بهمزة أفعل وكأن الفعلين "عطى" و"ولى" وزيدت الهمزة للتفضيل. ويشبه ذلك من بعض الوجوه قول العرب: "لم أُبلْ" وكأنها "لم أقل". وقد شبهها سيبويه بــ "لم يكن". ينظر السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص100.

فضَّلَ المغربي تسمية ظاهرة التوهم بانجذاب الطبع أخذًا من قول عمارة بن عقيل المشهور، ومثل لها ببعض الصيغ المستحدثة في الفصحى المعاصرة، كما مر في هذه الدراسة[١٥٦].

(4 / 4) ــ هذه النماذج الغزيرة، سواءٌ تلك التي أوردتها الدراسات المعروضة في الأجزاء الأولى من هذه الورقة ــ وإن كان جُلُّ أصحابها يعترفون بكثرة النماذج ويميلون إلى إنكار المفهوم ــ أم هذه التي سبق سردها في الصفحات الماضية، وقد اكتفينا بها عن نماذج أخرى كثيرة جدًّا لو استقصيت لتضخم حجم هذه الدراسة وخرج بها عن غرضها [١٥٧]، تدلُّ على أن ظاهرة التوهم أقرها القدماء، وأنكرها أو تحرَّجَ من القول بها المتأخرون، وزاد في درجة إنكارها والخوف من إثباتها المعاصرون. ولو حُرِّرَ المفهومُ مما شابَهُ من شبهة الجهل وعدم المعرفة والبعد عن الحكمة لربما اعتُرف بالظاهرة أولا، ثم لم يُخلط بعد ذلك بين تسمية الظاهرة وعلّة وجودها، وما كان لِيُنحى نحوَ تبرئة اللغة العربية والقرآن الكريم منها. ثم لربما فهم المعاصرون بصورة أعمق وأدق طبيعة الدرس النحوي في التراث العربي، وأنه ليس درسًا في تعليم اللغة وقواعدها فحسب.

---

[١٥٦] انظر مما كتب في هذا الشأن الفصل الذي عقده الدكتور عبد العزيز مطر للتوهم في كتاب "لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة" (ص335) فما بعدها، عرض فيه لإثبات التوهم ونماذج من نصوص القدماء، ثم تطرق لموقف مجمع اللغة العربية من التوهم وما قدّم إلى المجمع من بحوث في توهم أصالة الحرف الزائد وتوهم زيادة الحرف الأصلي لبعض الأبنية، ثم عرض لتفسير حدوث اللحن في ضوء القياس الخاطئ مع تعداد الأبنية التي حدث فيها التحريف بسبب التوهم.

[١٥٧] ليس من غرض هذه الورقة استقصاء جميع النصوص التي تندرج في التوهم، ولا تصنيفها تحت أنواع، فذلك كله يمكن أن يكون في كتاب ضخم يزيد في الحجم عن أكبر الكتب المعروضة فيما سبق. بل الغرض الرئيس من هذه الورقة هو جلاء مفهوم "التوهم". وذلك بعرضه من خلال الدراسات التي ترى الورقة أنها أسهمت في التباسه وأشعرت بعدم التعويل عليه في التخريج، وذهبت تصنف مسائله التي وردت في آثار الأقدمين ــ مع كثرتها ــ تصنيفًا موهمًا يزيغ بالمتلقي عن أن يعي سعة المفهوم وشموله المصطلحات الأخر التي قيل في أحيانٍ إنها بديلة منه، وفي أحيان أخرى إنها قسيمة له.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- أبو الطيب، محمد شمس الحق العظيم آبادي. عون المعبود، ط 2، بيروت: دار الكتب العلمية، سنة 1415هـ.
- الأصفهاني، أبو الفرج. الأغاني، تحقيق سمير جابر، ط 2، بيروت: دار الفكر.
- الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود. روح المعاني، بيروت: دار إحياء التراث.
- الأنباري، أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- أنيس، إبراهيم. من أسرار اللغة، ط 6، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة 1978م.
- الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات. تحقيق محمد أحمد الدالي، ط 1، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة 1415هـ.
- البغوي، تفسير البغوي، تحقيق خالد عبد الرحمن العك، بيروت: دار المعرفة.
- تشومسكي، نعوم. المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة محمد فتيح، ط 1، القاهرة: دار الفكر العربي، سنة 1413هـ.
- جاد الكريم، عبد الله أحمد. التوهم عند النحاة، ط 1، القاهرة: مكتبة الآداب، سنة 1422هـ / 2001م.
- الجرجاني، عبد القاهر. المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سنة 1982م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط 3، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1408هـ.

ـــ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، ط 2، دار سزكين، سنة 1406هـ.

ـــ المنصف. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط 1، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، سنة 1373هـ.

- ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف. تحقيق حسن أحمد عثمان، ط 1، المكتبة المكية، سنة 1415هـ.
- حاطوم، أحمد. اللغة ليست عقلا، بيروت: دار الفكر اللبناني.
- حسن، عباس. النحو الوافي، ط 9، القاهرة: دار المعارف.
- الحموز، عبد الفتاح. التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط 1، الرياض: مكتبة الرشد، سنة 1404هـ.
- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط. عناية صدقي محمد جميل، المكتبة التجارية.
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد. الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط 4، بيروت: دار الشروق، سنة 1401هـ.
- الخثران، عبد الله. ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، ط 1، نادي الرياض الأدبي، سنة 1408هـ.
- الرضي الإستراباذي، شرح الشافية. تحقيق محمد نور الزفزاف وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، سنة 1402هـ.

- الزبيدي، تاج العروس. دار الفكر.
- ابن السراج، أبو بكر. الأصول في النحو، تحقيق عبد المحسن الفتلي، ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة 1405هـ.
- سليم، عبد الفتاح. المعيار في التخطئة والتصويب، ط 1، القاهرة: دار المعارف، سنة 1411هـ.
- السهيلي، أبو القاسم. نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط 2، الرياض: دار الرياض للنشر والتوزيع.
- سيبويه، الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب.
- السيوطي، جلال الدين. الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة 1406هـ.

ــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية.

- الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير، بيروت: دار الفكر.
- أبو عبيدة، مجاز القرآن. تحقيق فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- العسقلاني، محمد بن علي بن حجر. فتح الباري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، سنة 1379هـ.
- عيد، محمد. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4، القاهرة: عالم الكتب، سنة1410هـ.
- الفارسي، أبو علي. التعليقة على كتاب سيبويه تحقيق عوض القوزي، ط 1، القاهرة: مطبعة الأمانة، سنة 1410هـ.

ــ الحجة للقراء السبعة. تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط 1، بيروت: دار المأمون للتراث، سنة 1404هـ.

ــ المسائل العضديات. تحقيق علي جابر المنصوري، ط 1، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، سنة 1406هـ.

- الفراء، أبو زكريا. معاني القرآن. تحقيق أحمد نجاتي وآخرين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1980م.
- فندريس، اللغة. ترجمة الدواخلي والقصاص، نشرة الفيصلية بمكة المكرمة، مصورة عن طبعة مكتبة الأنجلو المصرية، سنة 1950م.
- ابن المؤدب، دقائق التصريف. تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، سنة 1407هـ.
- المبرد، المقتضب. تحقيق عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى. السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، ط 2، دار المعارف بمصر، سنة 1400هـ.
- مسلم، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- **مطر، عبد العزيز. لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ط 1، القاهرة: دار المعارف، سنة 1401هـ.**
- **ابن منظور، لسان العرب. ط 1، بيروت: دار صادر، سنة 1410هـ منظور، لسان العرب. ط 1، بيروت: دار صادر، سنة 1410هـ.**
- **الهروي، أبوعبيد القاسم بن سلام. غريب الحديث، تحقيق محمد عبد المعيد خان، ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي، سنة 1396هـ.**
- **ابن هشام، مغني اللبيب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق مازن المبارك ومحمد على حمد الله، ط 5، دار الفكر، سنة 1979م.**
- **هنادي، محمد عبد القادر. ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، ط 1، مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، سنة 1408هـ.**

ثانيًا: الرسائل الجامعية:

- **السراء، هدى بنت سليمان. التوهم في النحو العربي، رسالة ماجستير بكلية التربية للبنات بالرياض، سنة 1413هـ.**

ثالثًا: المجلات العلمية:

- **المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.**
- **مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق.**
- **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.**
- **مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة.**